تقرير 5102 عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا

        2015

تحت الرادار: لمحة سريعة عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى 5102

-- 1 من 06 --

تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى تم إعداد هذا التقرير في إطار مشروع تخضير احترام حقوق الإنسان في حوض الكونغو . يتم تنفيذ المشروع من قبل أربع منظمات، المركز للبيئة والتنمية في الكاميرون، المرصد الكونغولي لحقوق الإنسان في الكونغو، برااينفورست في غابون، بيت الطفل   المرأة البيغميين   جمهورية وسط أفريقيا ، بتمويل من الاتحاد

الأوروبي، ويهدف إلى تحسين احترام حقوق الإنسان في سياق استغلال الموارد الطبيعية والأراضي في الكاميرون، وغابون، وجمهورية وسط أفريقيا، و جمهورية الكونغو. يهدف المشروع إلى خلق تآزر بين المدافعين التقليديين عن حقوق الإنسان الذين غالبًا ما يكونون غير مطلعين على انتهاكات الحقوق الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال

إدارة الموارد الطبيعية والأراضي المطلعين على انتهاكات الحقوق، ولكنهم غير مألوفين بالقوانين، الأدوات، والآليات لحماية حقوق الإنسان . نأمل أن ينتج عن هذا التفاعل بين المجموعتين منظمات المجتمع المدني حماية مثلى لحقوق المجتمعات ومدافعي حقوقهم. مشروع ممول من: مشروع يتم تنفيذه بواسطة: 20 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى - 5102

-- 2 من 06 --

تحذير تحذير تحذير تم إعداد هذا المستند بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. إن محتوى هذا المستند هو مسؤولية المنظمات المنفذة برااينفورست، المركز للبيئة والتنمية، المرصد الكونغولي لحقوق الإنسان، بيت الطفل والمرأة البيغميين ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي. تم إعداد هذا التقرير وكتابته من قبل فرق المركز،

برااينفورست، المرصد، و   . تحت تنسيق: - صموئيل نغيفو - أبولين كوانغ - تريزور نزيلا كينديت مع التعاون من: - نينا كييندو - تيوديل نكوانتشوا - مويز مبيمبي - أرميل أولينغا أندلا - ميريل تشيياكو - شارون إيمامبو - لويز لوكومو - ستيلا تشوكب - روموالد نغونو أتوندي تحذير 30 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى - 5102

-- 3 من 06 --

ملخص تنفيذي منهجية مقدمة الجزء الأول: الإطار القانوني لحماية المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى 1-1 الانضمام إلى العديد من الأدوات الدولية المهمة 1-2 إطار قانوني وطني كثيف ومليء بالثغرات الجزء الثاني: حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في مشاريع التنمية و استغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا الوسطى الجزء الثالث: الحالات الرئيسية لانتهاكات أ.

الكونغو-كوفيت: إصابات، تهديدات بالقتل، انتهاك الحق في العدالة م. أكي غي ب. الكاميرون-فيغويل: مضايقات قانونية، تهديدات، تهديدات بالقتل نوربرت بوبا . ج. الكاميرون-فونغوم: استيلاء على الأراضي، تهديدات، انتهاك حرية التعبير مجتمع إسو . د. الكاميرون-هاوت ساناغا: استيلاء على الأراضي، معاملة مهينة، مضايقات قانونية م. قا أيمبولو جوزيف هـ.

الكاميرون-مونديمبا: استيلاء على   ، تهديدات، مضايقات قانونية م. نساكو بيسينغي و. الكاميرون-مولوندو: تهديدات، مضايقات، انتهاك حرية الجمعية فيوجن ناتور وميشيل ندويدجي ز. الكاميرون-نجوتي: انتهاك حرية الجمعية، تهديدات، مضايقات قانونية ناتور كاميرون ودومينيك أليكاه نجوي ح. الكاميرون-نجانها: استيلاء على ءزجلا اهاناغن عمتجم ،تاديدهت ،

الرابع: جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها الدول في أفريقيا الوسطى 50 60 70 31 41 71 12 82 92 03 23 53 93 14 34 54 94 فهرس 40 فهرس فهرس فهرس فهرس فهرس فهرس تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى - 5102

-- 4 من 06 --

يهدف هذا التقرير، الذي تم إنتاجه في إطار مشروع تخضير احترام حقوق الإنسان في حوض الكونغو ، إلى جذب انتباه

الحكومات، والآراء العامة الوطنية والدولية حول الانتهاكات وكذلك التهديدات بالانتهاكات التي يواجهها المدافعون عن البيئة في أفريقيا الوسطى وبشكل خاص في حوض الكونغو. الهدف النهائي هو تمكين تآزر من الإجراءات لتحقيق أفضل اعتبار لحقوق المجتمعات
المحلية في المشاريع المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية في أفريقيا الوسطى. يعتبر هذا التقرير الأول من نوعه حول قضية المدافعين عن البيئة، ويعتمد على دراستين تم إجراؤهما في إطار المشروع. الدراسة الأولى تتعلق بالإطار القانوني لحماية المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى. تم إجراء هذه الدراسة بشكل رئيسي في أربعة بلدان الكاميرون، الكونغو، غابون،
وجمهورية وسط أفريقيا ، وتظهر إطارًا قانونيًا كثيفًا ومتعدد الجوانب، يعتمد على كل من المعايير القانونية الدولية والوطنية. لقد صدقت دول أفريقيا الوسطى على معظم أدوات حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي والإقليمي، وهي طرف في أهم الأدوات المتعلقة بحماية ودفاع البيئة. على الصعيد الداخلي، فإن حماية حقوق الإنسان وخاصة الحق في بيئة صحية تحظى بأعلى
ضمان، خاصة من خلال تضمينها في القانون الأساسي لكل بلد. نجد في تقريبًا جميع دول المنطقة، قانونًا يهدف إلى حماية البيئة. تتناول الدراسة الثانية أخذ حقوق المجتمعات في دول أفريقيا الوسطى. تظهر الدراسة التي تم تضمين استنتاجاتها الرئيسية في هذا التقرير، أن حقوق المجتمعات والسكان المحليين تؤخذ بعين الاعتبار بشكل غير كافٍ سواء في العمليات الأولية لمنح
الحقوق وإعداد الاستغلال، أو في العمليات النهائية أثناء الاستغلال وتنظيم العوائد الاقتصادية الكافية لصالح المجتمعات المجاورة. هذه النواقص تنجم عن نظام ملكية لا يأخذ بعين الاعتبار بشكل كافٍ، في العديد من الدول، الحقوق العرفية للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين. لأنهم يطالبون باحترام أفضل لحقوق المجتمعات، بما في ذلك حماية البيئة المعيشية للمجتمعات،
فإن العديد من المدافعين يواجهون انتهاكات وضغوط متنوعة. استنادًا إلى الإدانات التي أدت إلى تحقيقات دقيقة، يتناول هذا التقرير الحالات الرئيسية لانتهاكات حقوق المدافعين عن البيئة في حوض الكونغو حتى 13 ديسمبر 5102.
ملخص تنفيذي 50 ملخص تنفيذي ملخص تنفيذي ملخص تنفيذي ملخص تنفيذي تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى - 5102
-- 5 من 06 --
استند إعداد تقرير 5102 عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى إلى أعمال دراستين تم إجراؤهما في إطار مشروع تخضير احترام حقوق الإنسان في حوض الكونغو . عمل الخبراء في بعض الدول على الإطار القانوني لحماية المدافعين عن البيئة من جهة، ومن جهة أخرى على أخذ حقوق المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في مشاريع استغلال الموارد الطبيعية و أو التنمية. ثم
قام مجموعة من الخبراء من خلفيات متنوعة بمراجعة التقارير البلدية المختلفة لتحديد التوافقات الكبرى وأي خصوصيات لكل بلد. ثم تم تلخيص نتائج كل دراسة وصياغتها لنشرها في هذا التقرير. فيما يتعلق بتحديد حالات الانتهاكات، تم جمع البيانات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الشريكة والخبراء المتواجدين في المناطق التي حدثت فيها الأحداث.
بمجرد جمع المعلومات،
أرسلت فريق المشروع بعثات للتأكد من صحة الحقائق والادعاءات وجمع آراء جميع الأطراف المعنية. منهجية 60 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى - 5102 منهجية منهجية منهجية منهجية منهجية منهجية
-- 6 من 06 --
مقدمة
-- 7 من 06 --
ما هو المدافع عن البيئة؟ ما هو؟ تم طرح السؤال المعتاد بشكل منهجي خلال السنة الأولى من تنفيذ مشروع تخضير احترام حقوق الإنسان في حوض الكونغو . الإجابة بسيطة جدًا: المدافع عن البيئة هو قبل كل شيء مدافع عن حقوق الإنسان؛ فهو، في الواقع، مدافع عن فئة معينة من حقوق الإنسان. وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن تعبير مدافع عن حقوق
الإنسان يشير إلى أي شخص، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، يعمل على تعزيز أو حماية حقوق الإنسان. يتم التعرف على المدافعين عن حقوق الإنسان قبل كل شيء من خلال ما يفعلونه، وأفضل طريقة لشرح هذا التعبير هي تقديم عملهم وبعض السياقات التي يعملون فيها، مع العلم أن قائمة أنشطتهم ليست شاملة . المدافع عن حقوق الإنسان هو شخص

يدافع عن أي حق أساسي باسم شخص أو
مجموعة من الأشخاص. يسعى المدافعون عن حقوق الإنسان إلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية وكذلك لتعزيز، حماية وتنفيذ الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وبالتالي، فإن المدافع عن البيئة هو هذا المدافع الذي تركز أعماله على تعزيز وحماية البيئة. يمكن أن يعمل المدافع عن البيئة للدفاع عن حقوقه، حقوق مجتمع، مجموعة من الأشخاص، أو حتى الطبيعة نفسها
التنوع البيولوجي، الأنواع مقدمة 80 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في أفريقيا الوسطى - 5102 مقدمة مقدمة مقدمة مقدمة
-- 8 من 06 --
محميّة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. يمكن للمدافع أن يقوم بمجموعة متنوعة من الأنشطة: جمع ونشر المعلومات، التوعية وتحفيز الرأي العام لا توجد إجابة دقيقة على سؤال من هو أو يمكن أن يكون مدافع حقوق الإنسان. يمكن أن يكون أي شخص أو أي مجموعة من الأشخاص تعمل على تعزيز وحماية الحق في البيئة، بدءًا من المنظمات الحكومية الدولية الموجودة في أكبر
المدن إلى الأفراد النشطين في مجتمعهم. ما يميز المدافع عن البيئة ليس لقبه أو اسم المنظمة التي يعمل بها، بل طبيعة العمل الذي يقوم به. ليس من الضروري أن يكون معروفًا بأنه ناشط في حقوق الإنسان أو البيئة أو أن يعمل لصالح منظمة تحمل اسمًا مرموقًا في مجال حقوق الإنسان أو البيئة. العديد من الأشخاص يتصرفون كمدافعين عن البيئة خارج أي سياق مهني.
لذا، فإن سكان مجتمع ريفي ينظمون مظاهرة لأعضاء المجتمع ضد تدهور أراضيهم الزراعية بسبب النفايات الصناعية يعتبرون مدافعين عن البيئة. الحق في بيئة صحية هو حق من حقوق الإنسان معترف به ومحمي بموجب الأدوات الرئيسية لحقوق الإنسان، ومدافعوه هم جزء من العائلة الكبيرة لمدافعي حقوق الإنسان ويستفيدون من نفس الاحتياطات ويتعرضون للأسف لنفس المخاطر والمخاطر. من
المهم حماية هؤلاء المدافعين بشكل خاص في إفريقيا الوسطى حيث يلعبون دورًا حاسمًا ورئيسيًا في تعزيز وحماية حقوق المجتمعات المحلية.
من المهم التأكيد على صعوبة إقامة تقليد لاحترام حقوق الإنسان في دول حوض الكونغو وإفريقيا الوسطى، على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العامة ودعم وكالات التعاون. تبقى الحالة مقلقة في بعض المناطق أو بعض الدول مع العديد من حالات الانتهاكات الصارخة، بسبب الحرب جمهورية إفريقيا الوسطى أو تطور التهديدات الأمنية شمال وشرق الكاميرون . عندما نتحدث عن
حقوق الإنسان، نفكر بشكل خاص في هذه الانتهاكات المعروفة، المثيرة التي تتصدر عناوين الأخبار. ومع ذلك، هناك انتهاكات أخرى، تُظهر أشخاصًا عاديين يظهرون عزيمة استثنائية لحماية بيئتهم، لأن حياتهم تعتمد على ذلك. تضع هذه المعارك اليومية المجتمعات في مواجهة أو تعارض مع المستثمرين أو الدولة. للأسف، لا تجذب هذه النزاعات الاهتمام الكافي ولا تتصدر عناوين وسائل
الإعلام الكبرى. إنها نوع من نضالات الفقراء . حتى لو كانت بقاء السكان، وأحيانًا الثقافات العريقة، على المحك، فإنها تحدث في ظل تجاهل عام.
مقدمة 90 مقدمة مقدمة مقدمة مقدمة تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى - 5102
-- 9 من 06 --
مقدمة 01 الوضع في معظم دول إفريقيا الوسطى، للأسف، يتوافق مع جميع المعايير التي وضعتها إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لوصف وضع تكون فيه حقوق الإنسان الأكثر تهديدًا: تقييد الحق في حرية التجمع؛ تقييد الحق في حرية التجمع السلمي؛ تقييد الحق في حرية التعبير، والمعلومات، والتواصل؛ بيئة مهددة تهديدات بالقتل، إعدامات، اختطافات ؛ عوائق
أمام الحق في محاكمة وعلاج عادل. لقد تم تأكيد تقليد انتهاك حقوق الإنسان في كل من هذه الدول من خلال التقارير المتكررة التي أعدتها منظمات وطنية ودولية: تقرير 3102 لمنظمة العفو الدولية حول وضع حقوق الإنسان في العالم، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول وضع حقوق الإنسان في العالم، 3102، تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش حول وضع حقوق الإنسان في الكاميرون،
إلخ. في اتصال عام 1102، أشار مدير المركز الإقليمي للأمم المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى وضع حقوق الإنسان في المنطقة الفرعية، حيث لاحظ بشكل عام، يبقى وضع حقوق الإنسان في المنطقة الفرعية لإفريقيا الوسطى

غير مستقر إلى حد كبير . منذ ذلك الحين، تدهور الوضع بشكل كبير، خاصة بعد الانقلاب في جمهورية إفريقيا الوسطى في مارس 3102.
على وجه التحديد، يشهد حوض الكونغو زيادة كبيرة في عدد تصاريح استغلال الموارد الطبيعية الأخشاب، الحياة البرية، المناجم، النفط، وأيضًا، الكربون، والأراضي للزراعة الصناعية وتزداد عمليات الاستحواذ على الأراضي، خاصة في الدول الأربعة المستهدفة من المشروع الكاميرون، الكونغو، الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى ، التي تجمع طلبًا على الأراضي يمثل أكثر من 2
مليون هكتار للزراعة الصناعية. يتم تطوير جميع هذه المشاريع في مناطق تحتلها المجتمعات، وغالبًا ما تؤدي صعوبة التعايش بسبب، من بين أمور أخرى، صعوبة وصول هذه المجتمعات إلى الموارد إلى صراعات بين الطرفين. في هذه المطاردة من أجل البقاء، تُنتهك حقوق السكان المجاورين للمشاريع. يمثل السكان في الدول الأربعة المستهدفة أكثر من 06 من المناطق الريفية، ويتميزون
باعتماد كبير على الموارد الطبيعية من أجل البقاء اليومي. لذلك، فإن القيود المفروضة على الوصول إلى المساحات والموارد لها تأثير كبير على جودة حياتهم، وتبرر المقاومة التي نشهدها غالبًا، في المناطق الريفية، ضد عمليات الشركات التي تستغل الموارد الطبيعية. على مدى السنوات الأخيرة، شهدت هذه الدول زيادة في مضايقة المجتمعات المدافعة عن حقوقها، وخاصة الأفراد
والمنظمات المدافعة عن حقوق المجتمعات في مجالات البيئة والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية. تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى - 5102
مقدمة مقدمة مقدمة مقدمة مقدمة

11 مقدمة الهدف من هذا التقرير هو جذب انتباه الحكومات، والرأي العام الوطني والدولي، وكذلك الفاعلين الآخرين حول الانتهاكات أو تهديدات الانتهاكات التي تواجه المدافعين عن البيئة، من أجل، من جهة، تمكين التعبئة حول ضرورة حماية المدافعين عن البيئة، ومن جهة أخرى، تحفيز الاعتبار الأفضل لحقوق المجتمعات المحلية في المشاريع المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية
في إفريقيا الوسطى.
يهدف التقرير حول وضع حقوق المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى إلى أن يكون سنويًا، وسيكون أولاً دليلاً لحالات الانتهاكات المسجلة على مدار السنة. بالنسبة لعدد عام 5102 الذي يمثل الإصدار صفر، يعود التقرير إلى الإطار القانوني لحماية حقوق المدافعين في إفريقيا الوسطى، وبشكل أكثر تحديدًا في الدول الأربعة المستهدفة من المشروع: الكاميرون، الكونغو، الغابون
وجمهورية إفريقيا الوسطى.
مقدمة مقدمة مقدمة مقدمة تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى - 5102

تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى 5102

الإطار القانوني حماية المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى الجزء 1

الإطار القانوني لحماية المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى كثيف ومتعدد. يعتمد على كل من الأدوات الدولية والإقليمية بالإضافة إلى إطار قانوني وطني أكثر أو أقل تطورًا. من حيث المحتوى، يمكن أن تستند هذه الحماية إلى المعايير المتعلقة بالحقوق الأساسية، وحماية البيئة، بالإضافة إلى إطار محدد مخصص لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
1- الانضمام إلى العديد من الأدوات الدولية ذات الصلة الأدوات الدولية التي صدقت عليها دول إفريقيا الوسطى والمتعلقة بحماية المدافعين عن البيئة تتعلق بحماية الحق في بيئة صحية، حماية البيئة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن دول إفريقيا الوسطى هي جزء من معظم الأدوات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وخاصة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
الذي يكرس الحق في بيئة صحية في مادته 42.
الحق في بيئة صحية هو حق محمي في جميع هذه الدول على قدم المساواة مع الحقوق الأخرى المعلنة في الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان: الحق في الحياة، الحق في محاكمة عادلة علاوة على ذلك، هناك علاقة وثيقة بين الحق في بيئة صحية وبين الحقوق الإنسانية الأخرى. الجزء 1 41 تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في إفريقيا الوسطى - 5102
الإطار القانوني لحماية المدافعين عن
البيئة في إفريقيا الوسطى
-- 41 من 06 --
الجزء 1 51 في الواقع، غالبًا ما يكون من الأسهل معالجة القضايا المتعلقة بالبيئة من خلال حقوق إنسان أخرى بدلاً من الحق في بيئة صحية الذي لم يتم تعريفه بشكل جيد بعد. تؤثر تدهور البيئة على الحق في الحياة، والصحة، والعمل والتعليم، من بين حقوق أخرى. لقد أثرت تلوث البحيرات والمياه في عدد كبير من البلدان بشكل خطير على إمكانية وصول الصيادين إلى حياة كريمة
من خلال عملهم التقليدي. لقد تم توثيق المشاكل الصحية، الناتجة عن تلوث الهواء والماء، الناتج عن انبعاثات المصانع القريبة أو البعيدة . وقد ثبت أن التسمم بالرصاص الموجود في الطلاء، والديزل، وغيرها من المواد، يؤثر على القدرات العقلية للأطفال. علاوة على ذلك، فإن تدهور البيئة الناتج عن الأنشطة الاقتصادية يكون غالبًا مصحوبًا بانتهاكات للحقوق المدنية
والسياسية، مثل عدم وصول الجمهور إلى المعلومات، وعدم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، وعدم احترام الحريات في التعبير والتجمع. في كثير من الحالات، عندما يؤثر التطور الصناعي واستغلال الموارد المناجم، النفط ، على المجتمعات، فإن تلك منها التي تتحدى التأثيرات السلبية للنشاط التنموي تتعرض للمضايقة من قبل الحكومة أو السلطات المسؤولة عن المشاريع. لذا،
أكدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قضية شعب أوجوني، ترابط وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. وقد خلصت اللجنة في هذه القضية إلى أن نيجيريا قد انتهكت الحقوق الأساسية للإنسان، وهي الحق في الغذاء والحق في بيئة صحية من خلال عدم اتخاذ أي إجراء لمنع شركة نفطية من تلوث الموارد المائية. مركز حقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومركز
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد نيجيريا . البيئة هي حق من حقوق الإنسان المحمية دوليًا، ويستجيب المدافعون عنها للتعريف الذي قدمه المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو أي شخص، بشكل فردي أو بالاشتراك مع آخرين، يعمل على تعزيز أو حماية حقوق الإنسان. وبهذا، يتمتع المدافع عن البيئة بإطار الحماية الدولي الذي وضعته المعاهدات الدولية. وبالتالي،
وفقًا لأحكام الإعلان بشأن الحق والمسؤولية للأفراد، المجموعات والهيئات في المجتمع لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا، المعتمد بموجب القرار 35 441 بتاريخ 9 ديسمبر 8991 من الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن حماية المدافعين عن البيئة تتولىها بشكل أساسي الدول. لذلك، فإن دول وسط أفريقيا ملزمة باتخاذ التدابير التشريعية،
الإدارية وغيرها اللازمة لضمان الضمان الفعال للحقوق والحريات للمدافعين عن البيئة في بلدانهم. يجب على الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن تحمي السلطات المختصة المدافعين عن البيئة، سواء بشكل فردي أو بالاشتراك مع آخرين، من أي عنف، تهديد، انتقام، تمييز فعلي أو قانوني، ضغط أو أي إجراء تعسفي في إطار ممارسة حقوقهم المشروعة. وبالتالي، يجب أن يكون
للمدافعين عن البيئة في كل من دول وسط أفريقيا: - الاجتماع والتجمع بشكل سلمي - تشكيل منظمات، جمعيات أو مجموعات غير حكومية، والانضمام إليها والمشاركة فيها - التواصل مع منظمات غير حكومية أو بين الحكومات. - امتلاك، البحث، الحصول، تلقي والاحتفاظ بمعلومات حول الحق في بيئة صحية أو حماية البيئة، مع الوصول إلى المعلومات حول كيفية تنفيذ ذلك في النظام
التشريعي، القضائي أو الإداري الوطني - نشر، التواصل مع الآخرين أو نشر أفكار، معلومات و معارف بحرية حول الحق في بيئة صحية وحماية البيئة - دراسة، مناقشة، تقدير وتقييم احترام، سواء في القانون أو في الممارسة، للحق في بيئة صحية وحماية البيئة، ومن خلال هذه الوسائل ووسائل أخرى مناسبة، لفت انتباه الجمهور إلى القضية - تقديم شكاوى عندما تُنتهك حقوقهم وأن
يتم فحص الشكوى بسرعة في جلسة علنية من قبل سلطة قضائية أو أي سلطة أخرى تأسست بموجب القانون تكون مستقلة، غير متحيزة ومؤهلة، والحصول من هذه السلطة على قرار، يتم اتخاذه وفقًا للقانون، يمنحهم تعويضًا، بما في ذلك تعويضًا، عندما تُنتهك حقوقهم أو حرياتهم، وكذلك تنفيذ القرار والحكم المحتمل، كل ذلك دون تأخير مفرط -

الشكوى من سياسة وإجراءات المسؤولين
وأجهزة الدولة التي ارتكبت انتهاكات للحق في بيئة صحية أو حماية البيئة، عن طريق العرائض أو وسائل أخرى مناسبة، أمام السلطات القضائية، الإدارية أو التشريعية الوطنية المختصة أو أي سلطة أخرى مختصة تأسست وفقًا للنظام القانوني للدولة، والتي يجب أن تصدر قرارها دون تأخير مفرط الجزء 1 تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 إطار قانوني
لحماية المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا

الجزء 1 71 - حضور الجلسات، الإجراءات والمحاكمات العامة من أجل تكوين رأي حول توافقها مع التشريعات الوطنية
ولية المعمول بها -
-2.
90
المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102

18 -
2005,

تشريعي وتنظيمي يعتبر جيدًا. تتطلب حماية البيئة وظروف معيشة السكان المحليين والسكان الأصليين أيضًا، في نهاية أعمال استغلال الموارد الطبيعية، إعادة تأهيل ظروف معيشة السكان. نجد هذه الفكرة، على سبيل المثال، في المواد 821 و921 من قانون التعدين الكونغولي الذي يتطلب إعادة تأهيل سطح التربة وغيرها من المساحات المجاورة للمناجم، وكذلك إعادة تأهيل الغابات
وغيرها من المساحات التي تضررت بسبب الأنشطة التعدينية من قبل صاحب الرخصة. نجد نفس المتطلبات في المادة 082 من قانون التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تلزم صاحب الرخصة أو المستأجر بإصلاح الأضرار الناجمة عن الأعمال حتى المصرح بها، التي ينفذها في إطار أنشطته التعدينية. علاوة على ذلك، يجب على أي شخص يقوم بعمليات البحث أو الاستغلال المعدني أو
المحاجر أن يشكل ضمانًا ماليًا لإعادة التأهيل. الإطار القانوني لحماية المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102

02 لحماية البيئة لضمان أو تغطية تكلفة تدابير إعادة تأهيل البيئة؛ ضمان يمكن مصادرته في حالة عدم الامتثال من قبل المودع لالتزاماته المواد 014 إلى 414 من المرسوم رقم 830 3002 بتاريخ 62 مارس 3002 الذي يحمل تنظيم التعدين . هذه نفس الخطوات التي تتبع في الكاميرون حيث يتم فتح حساب لإعادة تأهيل البيئة سيتم إيداعه في حساب مجمد في بنك معتمد من قبل السلطة
النقدية. يتم فتح هذا الحساب لكل استغلال معدني باسم صاحب الترخيص، الذي يتعين عليه تمويله، ويعتبر ضمانًا لإعادة التأهيل وإغلاق الموقع. في حالة عدم كفاية الأموال لإعادة التأهيل النهائي، تكون الأعمال الإضافية على عاتق المستغل. ومع ذلك، يظل هذا الإطار التشريعي والتنظيمي ناقصًا فيما يتعلق بالحماية المحددة للمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل عام. تضع إعلان
الأمم المتحدة وقرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على عاتق الدول واجب اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في نظامهم القانوني. حتى الآن، لم تتخذ أي دولة مثل هذه التدابير لتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وبالتالي المدافعين عن البيئة على أراضيها. الجزء 1 تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا -
5102 الإطار القانوني لحماية المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا

حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في المشاريع التنموية واستغلال الموارد الطبيعية في وسط أفريقيا الجزء 2

بشكل عام، فإن أخذ حقوق المجتمعات في دول وسط أفريقيا ليس كافيًا سواء قبل الاستغلال تحديد وحماية الحقوق في عملية منح الحقوق وإعداد الاستغلال أو بعده حماية الحقوق أثناء الاستغلال، وتنظيم عوائد اقتصادية كافية لصالح المجتمعات المجاورة . المستثمرون عمومًا أجانب، وسبل الطعن على المستوى الوطني محدودة بسبب ثغرات القانون في مجال حماية حقوق الإنسان، بسبب
موقف الإدارة التي لا تعطي أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان، إلخ ، وغالبًا ما تكون الحلول الوحيدة لضمان أخذ الحقوق في الاعتبار تكمن في الطعون أمام الآليات الدولية أو الإقليمية لحماية حقوق الإنسان، أو أمام الهيئات التي أنشأتها وكالات التمويل لضمان احترام الاستثمارات التي تدعمها البنك الدولي، المؤسسة المالية الدولية، بنك التنمية الأفريقي، منظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية . إحدى أولى انتهاكات حقوق المجتمعات تتعلق بحقوقهم في الملكية. في المبدأ، ومع ذلك، فإن التشريعات الداخلية لدول وسط أفريقيا تعترف بحق الأرض لكل من الأفراد والجماعات. على سبيل المثال، تؤكد الفقرة 01 من المادة 1 من الدستور الغابوني المكرسة للمبادئ والحقوق الأساسية أن: لكل شخص، سواء بمفرده أو كمجموعة، الحق في الملكية. لا
يمكن لأحد أن يُحرم من ملكيته، إلا عندما تتطلب الضرورة العامة، التي تم إثباتها قانونيًا، الجزء 2 22 تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في المشاريع التنموية واستغلال الموارد الطبيعية في وسط أفريقيا

الجزء 2 32 ذلك، بشرط تعويض عادل ومسبق . مع بعض الفروق، نجد نصًا مشابهًا في دساتير الدول الأخرى في وسط

أفريقيا. تمنح هذه الامتيازات المعترف بها لصاحبها الحق في الاستمتاع والتصرف في أراضيه بأكثر الطرق مطلقًا، بما في ذلك الحق في الاعتراض على أي تدخل أو أي معاملة وفقًا للأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. تحمي هذه التدابير الداخلية والدولية أيضًا ملكية الشخص ضد الدولة، التي لا يمكنها الاعتماد إلا على سبب المنفعة العامة لإخراج شخص أو مجتمع من ملكيته، بشرط أن تكون الإزالة مصحوبة بـ تعويض عادل ومسبق . تعتبر هذه الحماية لملكية المجتمعات ضد انتهاكات الأطراف
الثالثة، بسبب العقبات المتعلقة بالتكاليف، وتعقيد الإجراءات، وعدم ملاءمتها لسياق المجتمعات الريفية في دول وسط أفريقيا التي تطبق فيها، غير فعالة. هناك عدد قليل جدًا من المجتمعات الريفية التي تمتلك حقوق ملكية مسجلة أو ملكية تقليدية معترف بها رسميًا في حوض الكونغو. الوضع مختلف عندما يتم الاستثمار في المناطق الحضرية، أو يمر عبر المناطق الحضرية. على
سبيل المثال، هذا هو الحال في الكاميرون، حيث تقوم شركة التي تُعرف اليوم باسم غاز الكاميرون باستغلال حقل غاز في نودغاسي، في الضواحي الشمالية لمدينة دوالا. يهدف المشروع إلى تحسين العرض الطاقي للبلاد، لتلبية احتياجات الشركات الموجودة في إحدى المناطق الصناعية للعاصمة الاقتصادية الكاميرونية. يقع موقع استغلال الغاز في حي شعبي وقد أدى تنفيذ
المشروع إلى العديد من عمليات الإخراج مجتمع يضم أكثر من أربعين عائلة، في موقع استخراج الغاز . وهذا أيضًا هو الحال في الغابون، في منطقة إيساسا، في ضواحي ليبرفيل، التي ستحتضن المنطقة الاقتصادية الخاصة. في الواقع، فإن الغالبية العظمى من السكان الريفيين في دول وسط أفريقيا يجدون أنفسهم في وضع ملكية بسيطة؛ لقد استقروا منذ زمن بعيد على أراضٍ لا تعترف
النصوص لهم بحق الملكية، بل بحقوق استخدام بسيطة. في بعض الدول مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث الدولة هي المالكة الوحيدة للأراضي، تعتبر الملكية هي الامتياز الوحيد المعترف به للأشخاص على الأراضي. على الرغم من أنها لا تشكل ملكية، إلا أن الملكية ليست خالية من الآثار القانونية؛ فهي تسمح للأشخاص الذين يشغلون الأراضي بسلام منذ فترة طويلة باستغلالها
والاعتراض على دخول أي شخص إلى هذه المساحات. في جميع الحالات، سواء كان مالكًا أو حائزًا، يجب حماية الضحية فرد أو مجتمع ضد تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في المشاريع التنموية واستغلال الموارد الطبيعية في وسط أفريقيا

42 فقدان حقوقه على الأرض، إلا لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة وبموجب تعويض عادل ومسبق. ومع ذلك، تكشف تحليل النصوص في دول وسط إفريقيا عن تنظيم فقدان امتيازات السكان على أراضيهم، دون احترام المتطلبات التي وضعها القانون الدولي و دساتير هذه الدول. عندما لا تكون الأرض موضوعًا لا لحق ملكية ولا لاستثمار، يمكن للدولة اتخاذ قرار بتخصيص المساحة للاستخدام
المرغوب فيه من قبل المستثمر. ينص القانون الكونغولي رقم 52-8002 بتاريخ 22 سبتمبر 8002 على إمكانية تخصيص الأراضي، حتى تلك المملوكة من قبل المجتمعات، للأنشطة الزراعية الصناعية. حيث ينص مادته 4 على: تملك الدولة الأراضي في المجال الريفي؛ وتضمن استخدامها واستثمارها وفقًا لخطط التنمية وبرامج التهيئة. تُسجل الأراضي في المجال الريفي باسم الدولة . وبالتالي،
يمكنها تصنيفها ضمن المجال الغابي، أو تخصيصها لاستخدام المستثمرين دون الاهتمام بحق الملكية أو حيازة السكان. في نفس السياق، في الكاميرون، يسمح المرسوم الصادر في عام 4791 بتحديد طرق إدارة المجال الوطني وقانون الغابات لعام 4991 للدولة بتخصيص أجزاء من الأراضي غير المسجلة إما للتنازلات العقارية أو للتنازلات الغابية، دون الاهتمام بتوافق هذه التنازلات مع
حقوق المجتمعات على هذه المساحات. وبالتالي، لا يمكنهم الحصول إلا على تعويضات عن فقدان استثماراتهم محاصيل أو منشآت . نجد نفس الفكرة في التشريعات العقارية أو الغابية في المنطقة الفرعية. على سبيل المثال، ينص القانون التشادي رقم 42 بتاريخ 22 يوليو 7691 حول الملكية العقارية والحقوق العرفية في مادته 31: تعتبر أي أرض غير مسجلة شاغرة وبدون مالك، ما لم
يتم تقديم دليل على العكس . وتستنتج المادة 51 من نفس القانون يمكن للدولة تسجيل الأراضي الشاغرة وبدون

مالك باسمها . السؤال هنا هو ما إذا كانت الحيازة العرفية كافية لإثبات أن الأرض ليست شاغرة. توجد الحلول الأكثر دراماتيكية لفقدان حقوق الملكية على الأرض في المجال المعدني. تنص التشريعات المعدنية في دول حوض الكونغو بشكل رسمي على أن جميع الأراضي متاحة
لإصدار عناوين التعدين. وبالتالي، ينص القانون المعدني الكاميروني لعام 1002 في مادته 4: ما لم يكن هناك استثناء قانوني، فإن أي أرض، بما في ذلك المياه التي تمتد على الأرض المذكورة، متاحة لإصدار عناوين التعدين . تحتوي التشريعات المعدنية في الغابون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو و جمهورية الكونغو الديمقراطية على أحكام مماثلة. تؤدي هذه الحلول
تلقائيًا إلى فقدان السكان لامتيازاتهم على الأراضي، بمجرد أن تظهر لها مصلحة في الاستغلال المعدني. الجزء 2 تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط إفريقيا - 5102 حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في الاعتبار في مشاريع التنمية واستغلال الموارد الطبيعية في وسط إفريقيا
-- 42 من 06 --
الجزء 2 52 تشرع القوانين هذه الحالة، من خلال السماح للمستثمر المعدني، في مرحلة الاستكشاف أو الاستغلال، سواء داخل أو خارج عنوانه، باستخدام أو السماح باستخدام الأراضي اللازمة لتنفيذ أعمال البحث والاستغلال، والأعمال المرتبطة، والسكن، والصحة والعناية بالأفراد المعينين في المواقع . المادة 821، القانون المعدني الغابوني بتاريخ 21 أكتوبر 0002 . علاوة على
ذلك، فإن اللجوء إلى إجراءات نزع الملكية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة يحرم المجتمعات المالكة للحقوق من أي إمكانية للتفاوض سواء على موقع الأراضي التي سيتم التخلي عنها أو على مساحتها أو على مبلغ التعويض. ما يهيمن في هذه المعاملة هو مصلحة المستثمر، وليس مصلحة الضحايا. صحيح أن الدول تعوض السكان، لكنها تفعل ذلك بناءً على جدول زمني لا يتناسب مع قيمة
الخسائر التي تكبدها السكان الذين تم نزع ملكيتهم أو إجلائهم. في إطار نزع الملكية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، يمكن للدولة تحديد جدول زمني للتعويضات، كما هو الحال في الكاميرون. هذا الجدول ثابت، ولا توجد آليات لتحديث التكاليف مثل الربط بالتضخم، أو اللجوء إلى القيمة في السوق في تاريخ نزع الملكية أو دفع التعويض . يؤدي تطبيق جداول التعويض لأسباب تتعلق
بالمصلحة العامة على مشاريع تجارية خاصة إلى معاقبة الملاك مرة أخرى: حيث لم يتمكنوا من اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا يريدون أو لا التخلي عن أراضيهم لمصلحة المشروع، فإنهم مجبرون على قبول شروط التعويض. بشكل عام، تقدم شروط التعويض على الأقل أربع ثغرات مهمة في دول وسط إفريقيا: العناصر المأخوذة في الاعتبار لا تمثل جميع خسائر الضحايا. على سبيل المثال، لا
يأخذ جدول التعويضات في الاعتبار سوى القيمة الاقتصادية للملكية المدمرة، وليس قيمتها العاطفية على سبيل المثال؛ المبالغ المحددة أقل من قيمة السوق، ولا تسمح لضحايا بإعادة بناء ممتلكاتهم على الأقل كما كانت؛ تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط إفريقيا - 5102 حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في الاعتبار في مشاريع التنمية واستغلال الموارد الطبيعية
في وسط إفريقيا
-- 52 من 06 --
62 تتم دفع التعويضات نقدًا، ولا تتوقع الخدمات الفنية للدولة أي دعم للمستفيدين من التعويضات: يُجبرون على التخلص من ممتلكاتهم، لكنهم لا يتلقون الاهتمام اللازم لضمان إعادة بناء ممتلكاتهم كما كانت؛ في بعض الحالات، تقوم الدولة بتقييم مدى الأضرار، بهدف التعويض. في هذه الحالات، تكون الدولة هي القاضي والجزء، حيث يتم إجراء التقييم النهائي قبل الدفع من قبل
خدماتها المسؤولة عن الزراعة والأراضي. وبالتالي، تعلن الدولة عن المصلحة العامة للاستثمار، وتحدد من تلقاء نفسها مبالغ التعويضات والتعويضات، وتقوم بتقييم الممتلكات المؤهلة. تؤدي هذه الثغرات في التعويض غالبًا إلى إفقار الضحايا، الذين لا يتمكنون عمومًا من استبدال الممتلكات التي تم نزع ملكيتها منهم. أخيرًا، لا تمتلك المجتمعات إمكانية الاعتراض على
المشاريع المقترحة على الأراضي التي تشغلها، أو تستغلها باعتبارها مالكين شرعيين. ومع ذلك، تنص النصوص تقريبًا دائمًا على استشارة المجتمعات الضحية، والتي تظهر كإجراء شكلي بسيط، دون تأثير على جدوى وقيادة المشروع. يتم النظر في حالتين على الأقل في قوانين دول وسط إفريقيا: التفاوض حول جدوى إصدار عنوان الاستغلال، حول الوصول

إلى أراضي المالك، والاستشارات حول
شروط تنفيذ مشروع استغلال الموارد الطبيعية. الدولة التي تضع حق الاستشارة المفصل هي جمهورية الكونغو
الديمقراطية. فيما يتعلق بالغابات في هذا البلد، لا يمكن تخصيص أي عقد تنازل غابي لمستثمر، إذا لم يقدم الأخير دليلاً
على اتفاق تم التفاوض عليه وتوقيعه مع المجتمعات المحلية و أو السكان الأصليين الذين تتعلق بهم الغابة المعنية.
تنص النصوص على أن هذه
الاتفاقات لا تكون صالحة إلا بشرطين مزدوجين: يجب أن تكون قد تم التفاوض عليها وفقًا لإطار عمل مترجم في دليل
عملي يصف عملية التفاوض ويجب أن تتوافق مع نموذج محدد بموجب قرار من الوزير المسؤول عن الغابات. في
جمهورية إفريقيا الوسطى، تنص المادة 27 من القانون المعدني على أن مالك العنوان المعدني لا يمكنه الوصول أو
احتلال المنطقة التي تم إنشاء عنوانه
المعدني فيها بهدف القيام بأنشطته إلا عندما يكون قد 1 أبرم اتفاقًا مع المالكين العقاريين بشأن المبلغ، والفترات، و
وشروط التعويض وأن يكون هذا الاتفاق قد تم تسجيله و 2 دفع مبلغ التعويض كما هو محدد في هذا الاتفاق . الجزء 2
تقرير حول وضع المدافعين عن البيئة في وسط إفريقيا - 5102 حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في الاعتبار في
مشاريع التنمية
واستغلال الموارد الطبيعية في وسط إفريقيا
-- 62 من 06 --
الجزء 2 72 في غياب اتفاق، قد يتم حظر الوصول إلى الموقع، على الأقل مؤقتًا. هذه هي حل يحمي السكان ويمكن
تعميمه؛ لكن ذلك يتطلب اعترافًا مسبقًا بملكية السكان العرفية على المساحات المعنية. بشكل عام، لا تتعلق استشارة
المجتمعات إلا بشروط تنفيذ المشاريع، وليس بجدوى تنفيذها، ولا بموقعها. فيما يتعلق بإنشاء التنازلات العقارية، تنص
النصوص السارية في بعض الدول
الكاميرون و جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال على استشارة المجتمعات قبل تخصيص الحقوق على
الأرض للمستثمر. هذه الاستشارة لا تكون صالحة إلا للأراضي غير المخصصة، ولا تشمل الأراضي التي تتعلق بالمجال
الخاص للدولة. السؤال المطروح ليس هو جدوى المشروع، بل بالأحرى موقعه، و التأثيرات المحتملة على حقوق ووسائل
عيش الضحايا. في جميع الحالات الأخرى
التنازلات الغابية ومشاريع استغلال الموارد الاستخراجية ، لا تتدخل الاستشارة إلا بعد اتخاذ القرار. تتم خلال دراسة الأثر
البيئي الكاميرون، الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو ، أو عند إعداد خطة تهيئة التنازلات الغابية
الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو . تقرير حول وضع
المدافعين عن البيئة في وسط إفريقيا - 5102 حالة أخذ حقوق المدافعين عن البيئة في الاعتبار في مشاريع التنمية
واستغلال الموارد الطبيعية في وسط إفريقيا
-- 72 من 06 --
الحالات الرئيسية للانتهاكات الجزء 3
-- 82 من 06 --
الجزء 3 92 . كونغو-كوفيت الغربية: الضرب والجرح، التهديدات بالقتل، انتهاك الحق في العدالة م. أكي غي تعد
كوفيت الغربية واحدة من اثني عشر إدارة في جمهورية الكونغو برازافيل. المنطقة غنية بشكل خاص بالموارد الطبيعية:
كتلة غابية مع تنوع حيواني وفير، مناجم صلبة... كما تحتضن المنطقة حديقة أودزالا-كوكوا الوطنية التي تمتد
على الجزء الشمالي من
الإدارة وهي مدرجة في القائمة التوجيهية للتراث العالمي لليونسكو. تقع قرية إيبانا في إدارة كوفيت الغربية، وتجاور
حديقة أودزالا-كوكوا الوطنية وتمتد من نهر ليكوالا-موساكا حتى مجرى لايي على محور إيتومبي-مبومو. بالنسبة لسكان
القرية، فإن العديد من البرك الغنية بالموارد السمكية، فضلاً عن الفتحات الطبيعية، وخاصةً دجيبي وتاتبو التي تحتوي
على أنواع متنوعة من
ت والحيوانات، تعتبر مقدسة. أنشأت المجتمع منظمة غير حكومية، -، تهدف مهمتها إلى
حماية مساحتهم المعيشية من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي المحلي، والدفاع عن المصالح المجتمعية، والحفاظ
على الثقافة الأجدادية، بالإضافة إلى حماية المواقع المقدسة. علاوة على ذلك، تقوم المنظمة بأنشطة زراعية لمواجهة
تراجع الموارد الغذائية المرتبطة
بوجود الحديقة. منذ بعض الوقت، أصبحت المنظمة الواجهة الرئيسية بين مجتمع إيبانا والشركاء. تجذب حماية موارد

ى، وخاصةً مكافحة □ □ □ □- □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □، ضد الاستغلال الحرفي غير القانوني وحماية الأنواع الحيوانية الحيوية للمجتمع، غضب المستغلين الحرفيين للأخشاب. هؤلاء الذين يستغلون الأخشاب بشكل غير قانوني يتسببون في هروب الأنواع الحيوانية واختفاء بعض الأشجار
الطبية والأعشاب الصالحة للأكل. نتيجة للإجراءات التي اتخذتها هذه المنظمة غير الحكومية للحفاظ على التراث المحلي لإيبانا، يواجه المستغلون الحرفيون صعوبات متزايدة في الوصول إلى الموارد. في 12 ديسمبر 1102 في الساعة 01 صباحًا، تعرض م. أكي غي، رئيس جمعية □ □ □ □، للاعتداء والضرب من قبل مجموعة من المستغلين الحرفيين، تم التعرف على بعضهم بوضوح. بفضل تدخل
الأشخاص الذين شهدوا الحادث والذين تمكنوا من تحريره من قبضة المعتدين، نجا م. أكي غي من الموت. وقد خرج من الحادث بإصابات خطيرة. بعد تلقي العلاج والتعافي، قدم م. أكي شكوى إلى مركز الدرك في مبومو الذي، بعد التحقيق، أحال القضية إلى المحكمة المختصة إقليمياً. منذ ذلك الحين، لم تتقدم الإجراءات على الرغم من العديد من الخطوات التي قام بها م. أكي. بعد أكثر
من أربع سنوات من هذا الحادث، لا يزال يشعر بأن حقه في العدالة والتعويض مُنكر له فعليًا. هذه الحالة من شأنها أيضًا أن تخلق شعورًا بالإفلات من العقاب، وبالتالي تشجيع مثل هذه الهجمات لتخويفه وكذلك تخويف أعضاء آخرين من منظمته. حتى اليوم، لا يزال م. أكي يتلقى العديد من التهديدات بالقتل. □. الكاميرون-فيغويل: مضايقات قانونية، تهديدات، تهديدات بالقتل
□نوربرت بوبا □. فيغويل هو حي من إدارة مايو لوتي في منطقة شمال الكاميرون. وهو معروف بغنى تربته وتحتها، خاصة من حيث الموارد المعدنية. مدركين للأرباح الاقتصادية التي يمكن أن تحققها شركات التعدين، استقرت شركتان متعددتا الجنسيات هناك منذ أكثر من نصف قرن. وهما مصنع الأسمنت في الكاميرون □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □، وهي شركة لإنتاج الأسمنت، و □ □ □ □ □ □ □ □ □ التي تم تأسيسها على
التوالي في عام 3691 و3491. منذ مرحلة الاستكشاف، كانت أنشطة هاتين الشركتين تحمل تأثيرات سلبية لا حصر لها على البيئة، وبالتالي على صحة السكان المجاورين. فيما يتعلق بـ □ □ □ □ □ □ □ □ □، تظهر الآثار الضارة لنشاطها بشكل خاص من خلال انبعاث كميات لا تقدر بثمن من الغبار في المدينة، مما يلوث البيئة ويعرض الحيوانات والمقيمين والمسافرين لأمراض متنوعة. ومع ذلك، يمكن
ملاحظة الصدى الإيجابي الذي تلقته حملة المناصرة التي أطلقتها خلية المراقبة وحماية ضحايا الأنشطة التعدينية في حي فيغويل □ □ □ □ □ □ □ □، وهي منظمة محلية للدفاع عن البيئة أنشئت بهدف الدفاع عن حقوق المجتمعات المحلية المجاورة لهذه المشاريع. في الواقع، في 41 أكتوبر 4102، بعد 34 عامًا من إنتاج الأسمنت، قامت □ □ □ □ □ □ □ □ □ بتركيب فلتر على مدخنة مصنعها، وهو أمر حاسم
للاحتفاظ بانبعاثات الغبار. بشكل عام، ومع ذلك، تبقى الشركات المذكورة، المدفوعة بروح
البيئة. على مدى العقود التي تلت ذلك، انتهك السيد دانبولو شروط العقد الشفهي المبرم مع صاحب السمو الملكي جوزيف ميه بوه الثاني وشعب إسو. بسبب نقل الماشية من مزرعته في نداوارا، التي حولها لاحقًا إلى مزرعة شاي، إلى مزرعة إلبا في إسو ونمو ماشيته المستمر، فإنه يحتل الآن 000,01 هكتار من الأراضي التي لا يريد إعادتها لسكان القرية. على مدى السنوات الأخيرة، تم
تقديم عدة شكاوى من قبل سكان قرية إسو يتهمون فيها الحاج بابا دانبولو بالمضايقة، والعنف، وتدمير منازلهم وممتلكاتهم عدة مرات. وقد تم ذكر ذلك بوضوح في الشكوى المكتوبة من قبل سكان حي إيو- وينغي التي تم توجيهها إلى محافظ منطقة منتشوم، في 1 مارس 1002. في 2 مارس 1002، أمر بتوقيف السادة ك □ □ كريسانتوس، نيه فري بوي، جيه سمول وكاه جوليوس لمدة يومين. وفقًا
لنفس الشكوى، دخل الحاج بابا دانبولو وعماله إلى مزارع القرويين ودمروا بعض الأسوار وأشعلوا النار في أخرى في 3 مارس 1002. تم ذكر مثال ملموس، وهو تدمير الذرة في مزرعة السيد بيتر كوم. الجزء 3 33تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 أهم حالات الانتهاكات أهم حالات الانتهاكات
-- 33 من 06 --
شكوى أخرى، كتبتها إكودا □جمعية الثقافة والتنمية لمجتمع إسو □ ووجهت إلى رئيس الوزراء في 7 يوليو 1002، تشرح بوضوح كيف دمر الحاج بابا دانبولو منازل بعض سكان قرية إيو، الذين لجأوا إلى منزل الفون. جاء محافظ منطقة منتشوم في ذلك الوقت مع رجال الدرك الذين اعتدوا على بعض سكان القرية. لقد ضربوا بعضهم وأجبروا آخرين على الاستلقاء تحت الشمس مع عيونهم مفتوحة أو

الزحف على ركبهم. مرت 03 عامًا ولا يزال الحاج بابا دانبولو يريد احتلال 57 من أراضي القرية لمزرعته. نتيجة للاحتلال المطول للحاج بابا دانبولو، تم طرد 002 شخص من حي إيو حي قرية إسو المجاور للأرض التي مُنحت له حقوق الرعي . أكد بعض شباب القرية أنه كان هناك أسواق، أراضٍ زراعية، مراعي، ملاذات وعائلات تعيش هناك والآن تم اقتلاعهم وتشتتهم. فقد سكان إسو
الوصول إلى الموارد المولدة للدخل مثل الرمال، الحصى، الأحجار ونخيل الزيت في هذه المنطقة. في نوفمبر، اشتكى سكان مجتمع إسو من السياج الخشبي، الذي أقامه الحاج بابا دانبولو حول مزرعة إلبا، والذي أغلق الوصول إلى نهر إميه حيث يستخرج شباب القرية عادة الرمال للبناء ويبيعونها لكسب عيشهم. كانت هذه النشاط حتى الآن المصدر الوحيد المفضل للدخل لشعب إسو بسبب
الأراضي المتضائلة بشكل متزايد للزراعة. كما يتم تصريف المواد الكيميائية المستخدمة في معالجة الأبقار في مزرعة إلبا في نفس النهر، الذي يحتوي على أسماك وتماسيح، وهو المصدر الرئيسي لمياه الشرب للمجتمع؛ مما يسبب مخاطر صحية. وفقًا للفون، فقد صرح بأن كل ما نريده هو أن يأتي بابا ويظهر لنا المكان الدقيق الذي سمح له الفون السابق برعي أبقاره. لا نريد طرده من
القرية . في الوقت الحالي، يقوم الحاج بابا ببناء مبانٍ وفتح مصانع على هذه الأرض. من ناحية أخرى، يرغب السكان الأصليون والمزارعون للأرض التي شتت الحاج بابا في العودة وزراعة الأرض. لقد أعد هؤلاء المزارعون موسم الزراعة هذا على هذه الأراضي وبنوا أكواخًا تم تدميرها من قبل عمال مزرعة إلبا. فشلت الجهود المستمرة لإقامة حوار مع السيد دانبولو. على العكس، حاول
فرض أمر قضائي يمنع سكان إسو من التعدي على أرضه المزعومة. بعد هذا الأمر، تم اعتقال أربعة قادة شباب من جمعية تنمية شباب إسو فيليب كوي، ديفريد أبو، ويليام ميه وأومارو بوبا واحتجازهم في مركز الأمن العام في ووم بناءً على تعليمات المدعي العام لدى محاكم منتشوم، بونيت بيكونو إبي. جاء اعتقالهم بعد شكوى قدمها مدير مزرعة إلبا لأنهم كانوا يراقبون ليل نهار
لمنع بابا من زرع الأعمدة على الأرض. تم الإفراج عنهم خلال مظاهرة نظمتها مئات من سكان قرية إسو الذين ساروا من إسو إلى ووم، أمام المحافظة. في عام 1002، طلبت إكودا تعويضًا مناسبًا للعائلات المعنية من رئيس الوزراء. أراد أعضاء الجمعية أن يتم إعادة توطين هذه العائلات حول ملاذات موتاهم وأن يتم سحب مزرعة إلبا من الأراضي الزراعية. على الرغم من أن بعض
الأشخاص الذين تم طردهم قد تلقوا تعويضات تتراوح بين 000,02 و000,051 فرنك أفريقي، إلا أنه لا يُعرف ما إذا كانت المدفوعات كانت عن المنازل أو المحاصيل المدمرة. إن رغبة إكودا هي أن تسود السلام والعدالة. حاليًا، يحتاج مجتمع إسو بشكل جماعي إلى أراضيه للزراعة، والغذاء والتجارة، وبناء المنازل وللأجيال الحالية والمستقبلية. كما يرغب السكان في الحصول على حرية
الوصول إلى ملاذاتهم ونهر إميه للعبادة واستخراج الرمال التي تقع في المنطقة المحتلة من قبل الحاج بابا دانبولو. بالإضافة إلى ذلك، يرغبون في استخدام مياه النهر الملوثة بشكل مريح بسبب المواد الكيميائية المستخدمة في معالجة الماشية في مزرعة إلبا. يتحدى سكان القرية بشكل خاص حقيقة أن شخصًا واحدًا يدعي 57 من مساحة القرية. قدم الحاج بابا شكوى أمام محكمة
الدرجة الأولى في ووم مشيرًا إلى أنه لا يتمتع بالهدوء في الأرض التي يحتلها بسبب مطالبات مجتمع إسو. ونتيجة لذلك، في يوم الجمعة 62 يونيو 5102، أصدر القاضي نغويم نغوتي بول، رئيس محكمة الدرجة الأولى في ووم، أمرًا في غياب ممثل مجتمع إسو، يمنع سكان إسو من دخول الأراضي المتنازع عليها. إنه قرار يتعارض مع القانون لأن عدم الوصول إلى إقليم متنازع عليه يجب أن
يشمل الطرفين وليس طرفًا واحدًا. وبالتالي، تم انتهاك حق شعب إسو في محاكمة عادلة ومتساوية أمام القانون. علاوة على ذلك، يتم بانتظام حظر المؤتمرات الصحفية وغيرها من المظاهرات العامة لمجتمع إسو. . الكاميرون-ساناغا العليا: استيلاء على الأراضي، معاملة مهينة، مضايقة قضائية السيد قا أمبولو جوزيف تقع منطقة ساناغا العليا في منطقة الوسط من الجزء 3
53تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 أهم حالات الانتهاكات أهم حالات الانتهاكات
-- 53 من 06 --
الكاميرون وتشتهر بخصوبة تربتها. نظرًا لخصوبة هذه التربة التي غالبًا ما تكون غير مستغلة وبالتالي مناسبة للزراعة، تعتبر ساناغا العليا جزءًا من مشروع منطقة زراعية صناعية تم تطويره بعد الاستقلال. إنه مشروع يمتد من مدينة أوبالا في

منطقة ليكي إلى بيلا بو، في منطقة لوم ودجيريم. لقد أقامت شركات زراعية مثل شركة السكر في الكاميرون
ەذه ي ف ل ع ف ـ ل ـ اب
المنطقة. إن الاهتمام الذي توليه الشركات الكبرى للزراعة يميل إلى الإضرار بالحقوق التاريخية للسكان المحليين على
أراضي أسلافهم . بين استيلاء الأراضي والانتهاكات البيئية الجسيمة الناتجة عن أنشطة الاستغلال، تواجه مجتمعات
ساناغا العليا تحديات كبيرة. في هذا السياق، في 21 أغسطس 2002، أنشأ السيد قا أمبولو جوزيف، من نانغا إبوك،
جمعية تُدعى جمعية حماية
البيئة وحقوق الإنسان والتي تهدف إلى الإبلاغ عن الانتهاكات التي تلحق بالبيئة في ساناغا العليا وانتهاكات
حقوق الإنسان، بالإضافة إلى القيام بمراقبة مستقلة للغابات. ستصل ذروة هذا المعارض الكلاسيكي بين السيد قا
والسلطات في منطقته في عام 9002 عندما يغطي مشروع وزارة الزراعة والتنمية الريفية لصالح إنشاء
شركة صينية تُدعى جزءًا من
أراضيه الواقعة في الكتلة 5 من قريته أكاك. تتكون هذه الأخيرة بالفعل من 5 كتل؛ وهي إكومبا، أكاك، لووم، إنغاني ووالا.
يمتلك السيد قا حقول كاكاو في هذه الكتلة الأخيرة؛ ويتم الوصول إلى مزارعه عبر طريق يمتد من الطريق الوطني رقم 1
حتى ضفاف ساناغا. تم إنشاء هذا الطريق بواسطة شركة الغابات بكالي التي حصلت على امتياز غابي في عام
7002. إن سند ملكية
هذا الطريق هو شهادة تم تسليمها للسيد قا من قبل مدير الشركة السيد بكالي إيتو أو غيلبرت في عام 1102. بموجب
القرار رقم 57400 بتاريخ 42 مارس 9002 من وزارة الأملاك والشؤون العقارية ، تم إعلان أعمال تنفيذ
مشروع زراعي زراعة الأرز ذات منفعة عامة على مساحة حوالي مائة 001 هكتار في منطقة ساناغا العليا. تغطي هذه
المساحة ستة 60 قرى نكوتينغ،
نديجوري، أكاك، بيفوغو، ندوكوتي وبوندجا وتشكل مكانًا غنيًا بالموارد تجمع السكان اليرقات، الفطر، النمل الأبيض،
إلخ لأغراض الاستهلاك . في قرية أكاك، لم يكن ينبغي أن يؤثر المشروع إلا على الكتلة التي تحمل نفس الاسم. ولكن،
بعد نزول لجنة التحقق إلى الأرض، تم إبلاغ السكان بأن المشروع سيؤثر على الكتلة بأكملها.
تقييم تم في 71 يوليو 9002، تبين أن الموقع المستهدف في البداية كان غير قابل للوصول لتنفيذ المشروع؛ لذا تم نقله
إلى كتلة والا، على أراضي السيد . الميزة التي توفرها هذه الأراضي هي وجود طريق وصول يؤدي إلى الموقع المختار
للمشروع الزراعي. وفقًا لتقرير من المحافظ، الذي كان في المنصب في ذلك الوقت وتاريخ 32 مايو 1102، تم إرسال
فريق من فرقة الأشغال
الخاصة من قبل لإجراء تصحيحات للأخطاء المرتكبة في عملية المسح الطبوغرافي. معارضًا لهذا التقرير، يجادل
السيد بأن هدف هذه اللجنة كان تحديد الأراضي بما في ذلك الأراضي التي لم تكن مدرجة في المواقع التي حددها
وزير الملكيات؛ وهو ما تم القيام به
في هذه القضية، بدأت محاكمة نساكو في مارس 4102. علاوة على ذلك، يتهم موظفان من الشركة التي تم منحها عشرة
ملايين من الأضرار والمصالح نساكو بأنه كان وراء الحملة التي أدت إلى تعليق أنشطة الشركة والتي أدت إلى وضعهم في
حالة بطالة تقنية. باختصار، بعد حملة من الاعتداءات الجسدية، والضغوط الإدارية، والمضايقات القضائية، في 3 نوفمبر
5102، تم الحكم على السيد
نساكو بيسينغي، الذي كان موضوع سلسلة من الشكاوى بتهمة التشهير المقدمة من شركة هيراكليس فارم
ومن قبل اثنين من موظفيه السابقين؛ وبعد عدة تأجيلات، تم الحكم عليه بغرامة قدرها 000,000,1 فرنك ، أو عقوبة
سجن لمدة 3 سنوات. بالإضافة إلى ذلك، سيتعين عليه دفع تعويضات قدرها 000,000,01 فرنك للطرفين
المدنيين، بالإضافة إلى نفقات تقدر بحوالي 000,002
فرنك . هذه العقوبة مفاجئة للغاية حيث قدمت الادعاء طوال المحاكمة أدلة غير مباشرة، بما في ذلك نسخ من
الرسائل الإلكترونية التي يُزعم أنها تم طباعتها من صندوق نساكو، وشهادات متناقضة... المحامي أدولف مال، محامي
نساكو، أعرب عن دهشته وصدمة من أن القرار الصادر اختار الاحتفاظ ببعض الشهادات التي ذكرها، متجاهلاً أخرى
أظهرت عدم اتساق القضية ضد موكله.
ميرون - مولوند : تهديدات، ، انتهاك حرية الجمعية فيوجن ناتور وميشيل ندويدجي
د هو يقع في أقصى جنوب شرق الكاميرون، في قسم بومبا ونجوكو، منطقة الشرق.
تغطي مساحة قدرها 000,51 كيلومتر مربع، مولوند يحده الكونغو الذي يفصل بينهما نهر نجوكو. السمة الرئيسية
لمولوند تكمن من جهة في غاباته الكثيفة دائمة الخضرة

وغاباته المستنقعية ذات الرابيا؛ ومن جهة أخرى في تنوع ووفرة الحياة البرية الموجودة في المنتزهات الوطنية لوبيكي، بومبا بيك، ونكي. هذه الثروة تضع مولوند في قلب مطامع متنوعة، أكثر أو أقل نبلاً.

في الواقع، يُعرف مولوند جزئيًا بمدى التهريب وغيرها من الاعتداءات على التنوع البيولوجي التي يشهدها. مثال حديث على أن أي فئة من المجتمع لا تفلت من إغراء الانخراط في التهريب في مولوند كان ما يُعرف بـ قضية 94 نقطة من العاج و3001 ذخائر حربية تم الاستيلاء عليها في مولوند حيث تم القبض على صياد غير قانوني، ثم أُطلق سراحه تحت ضغط من بعض السلطات
المحلية.

هذا الوضع أثار غضب المدافعين عن البيئة، وخاصة الجمعية فيوجن ناتور التي تتخذ من مولوند مقرًا لها، حيث كتب منسقها، السيد ميشيل ندويدجي، رسالة إدانة للوضع الذي أدى منذ ذلك الحين إلى انتهاكات ملحوظة لعدد من حقوقه وحرياته.

الة الإدانة 2100 بتاريخ 11 يونيو 5102 التي أصدرتها منظمة فيوجن ناتور والتي تتعلق بالعملية التي نفذها عناصر من حديقة لوبيكي الوطنية تحت قيادة نائب المحافظ لمولوند ، لم تعد حياة أعضاء هذه المنظمة وخاصة منسقها كما كانت. في الواقع، بعد أن تم إبلاغه بمشاركة بعض السلطات الإدارية والعسكرية في مولوند مثل نائب المحافظ،

وعنصر من الدرك، وعنصر من فرقة المشاة الميكانيكية في قضية تحويل نقاط العاج، أدان السيد ميشيل ندويدجي، الذي تنتمي منظمته إلى مجموعة الفاعلين الإقليميين من أجل التنمية المستدامة في وسط وشرق وغرب فريقيا -، هذه الأفعال إلى المحافظ، والحاكم، ووزير الغابات، والعديد من المنظمات التي تعمل في مجال الحفظ.

في رسالته، أدان الإفراج في 72 مايو 5102 في الساعة 00:61 عن شخص يدعى أمادو أولو، المعروف باسم نور، الذي تم القبض عليه في 62 مايو 5102 حوالي الساعة 00:91 من قبل الشركة 231 للمشاة الميكانيكية وعناصر من وزارة لغابات والحياة البرية في الخدمة في حديقة لوبيكي وتم احتجازه في زنزانة الدرك في مولوند . كان الشخص يحمل بشكل غير قانوني 94 نقطة
من العاج وأكثر من 3001 ذخائر حربية. وفقًا للسيد ميشيل ندويدجي، كان نائب المحافظ قد أمر بالإفراج عن هذا الأخير، بعد أن تلقى مسبقًا مبلغ 01 ملايين فرنك مخصص لتعويضه وبعض من زملائه المباشرين مثل قائد الشركة 231 للمشاة الميكانيكية وقائد فرقة مولوند بالإضافة إلى مسؤول من وحدة شرطة محلية. بعد اعتقال الصياد المزعوم، في 62 مايو 5102، تم الاحتفاظ
بالذخائر والسلاح الذي كان بحوزته في الدرك في مولوند بينما تم نقل دفاعات العاج إلى منزل نائب المحافظ. سنقرأ لاحقًا في محضر موقع من الأخير أنه لم يأخذ سوى 4 نقاط من العاج بينما يشير تقرير محافظ حديقة لوبيكي إلى الاستيلاء على 35 نقطة من العاج وفقًا لفيوجن ناتور.

منذ هذه الإدانة، لم يعد السيد ميشيل ندويدجي وأعضاء جمعيته مثل موسى دايرو يشعرون بالأمان. حيث يُزعم أن نائب المحافظ، وفقًا لعدة شهود حضروا، قد أطلق تهديدات بالقتل علنًا، خاصة في 01 يونيو 5102 على بعد ستين 06 كيلومترًا من مولوند ، عند تقاطع مامبيل خلال اجتماع إعلامي وتشاوري بين مختلف الأطراف المعنية بحماية الموارد الطبيعية في المنطقة. لم تمنع وجود

هود مثل المحافظ، والمفوض الإقليمي ل، ومنسق، ومستشاري البلديات، ورؤساء القرى و نائب المحافظ من إطلاق هذه التهديدات. وقد كرر هذه التهديدات في مناسبات مختلفة أمام الشهود.

كما تعرض منزل السيد ندويدجي الواقع في الحي الإداري للمدينة للسطو: حيث اكتفى المعتدون بتدمير الممتلكات الموجودة في العقار، وإلقاء متعلقاته في الخارج وإحداث فوضى. في يوليو 5102، تعرض السيد ندويدجي، وفقًا لتصريحاته، للاعتداء وتم إلقاؤه في نهر بومبا حوالي الساعة 1 صباحًا.

كشف مصدر معلومات من المكتب الفرعي عن وجود مذكرة، لم يتم نشرها، تحظر أنشطة فيوجن ناتور بسبب الاضطراب في النظام العام. وقد تم تسليم هذه المذكرة إلى قائد الفرقة الذي كان ينتظر الفرصة الأولى للقبض على السيد ندويدجي وزملائه. بعد هذه الفوضى، تم استجواب العديد من السلطات المحلية، وتم احتجاز أخرى أو نقلها. على الرغم من ذلك، يعيش المسؤولون عن فيوجن ناتور في
مناخ دائم من الخوف.

ز. الكاميرون - نجوتي: انتهاك حرية الجمعية، تهديدات، مضايقات قضائية ناتور كاميرون ودومينيك أليكاه نغوي

تي هو □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ في قسم كوبية ماينغوبا في منطقة الجنوب الغربي من الكاميرون. تبلغ مساحته 4441 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانه 812,76 نسمة. تتميز المنطقة بتنوع بيولوجي غني مع مئات الأنواع، وخاصة الإتيانغوتي، وهو نوع من أسماك السيكلد، موجود
فقط في نهر نجوتي □نهر إهامبف □. وهي حاليًا النوع الوحيد المعروف من جنسها. يشمل التنوع البيولوجي في نجوتي التلال، والمنحدرات الحادة، والوديان العميقة، والأراضي المنخفضة، والأسطح المتموجة والقوية، وغابة استوائية ضخمة مختلطة من الغابات الأولية والثانوية □تحتوي الغابات على عدة أنواع من الرئيسيات، وخاصة القرود وكذلك الفيلة □.
هناك أيضًا خنازير برية،
وقنافذ، وأنواع مختلفة من الطيور، بما في ذلك الببغاء.
توجد عدة مناطق محمية في المنطقة، بما في ذلك ملاذ للحياة البرية في بايانغ-مبو، والحديقة الوطنية لكوروب، وجبل باكوسي. تشمل المناطق الأخرى المواقع التقليدية المحمية للأنشطة الثقافية. هناك عدة أنواع من التربة بما في ذلك التربة اللاتيريتية، والرملية، والغنية بالهومات والطينية التي تكون عادةً حمضية ومناسبة للزراعة، وخاصة زراعة الكاكاو، والقهوة، والموز،
ونخيل الزيت، والمطاط، ومجموعة كبيرة من المحاصيل الغذائية مثل الموز، والماكابو، واليام، والكسافا، والفستق □إغوسي □، والذرة، والأناناس.
بسبب هذه الخصائص في هذه التربة، قررت شركة أمريكية للأغذية الزراعية، تُدعى هيراكليس فارم، الاستثمار في مشروع زراعة...
زراعة زيت النخيل في ثلاث قرى في منطقة جنوب غرب الكاميرون، بما في ذلك موندیمبا، توكو ونغوتي. في كل من هذه القرى، تم رفض المشروع من قبل السكان المحليين حيث تم تنفيذه دون مراعاة تأثيراته البيئية والاجتماعية
والاقتصادية. في نغوتي، الشخص الذي يجسد أفضل معارضة بين هؤلاء المستثمرين والمجتمعات المحلية هو دومينيك أليكاه نغويز، المدير التنفيذي □ □ □ □ □ لجمعية
ناتشر كاميرون، وهي جمعية قانونية كاميرونية بموجب التصريح رقم 64 □ □ □ □.24 □261 □ □ □ بتاريخ 9 سبتمبر 4002 الذي وقعه محافظ منطقة كويبي-ماينغوبا. ناتشر كاميرون تهدف إلى تنفيذ أنشطة التعليم البيئي بالتعاون مع المجتمعات المجاورة للغابات وتعزيز الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية. وفقًا لاتفاقية التأسيس الموقعة في عام 9002، حصلت شركة هيراكليس فارمز على إذن من
وزارة الاقتصاد والتخطيط وإدارة الأراضي □ □ □ □ □ □ □ □ □ لاستغلال حوالي 000,37 هكتار من الغابات في منطقة جنوب غرب الكاميرون لإنشاء مزرعة زيت نخيل وتركيب مصفاة. ومع ذلك، كان بدء أنشطة الاستغلال من قبل الشركة يعتمد على إصدار مرسوم رئاسي يسمح بهذه الأنشطة. دون الامتثال لهذه الصيغة، بدأت الشركة أنشطتها في عام 0102 من خلال تدمير الغابات الموجودة في منطقة
نشاطها بشكل غير قانوني وتركيب مشتلها. من خلال تجاهل قوانين البلاد، وضعت الشركة أيضًا منطقة مصنفة من قبل منظمة الحفظ الدولية كواحدة من 52 منطقة الأكثر أهمية في العالم من حيث التنوع البيولوجي □ □نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي □ □. أدى هذا الاستهتار بالإطار القانوني الكاميروني إلى قرار قضائي بتعليق أنشطة الشركة بناءً على شكاوى من السكان المحليين. في هذا
السياق، تم تعليق الشركة في مايو 3102 من قبل وزير الغابات والحياة البرية □ □ □ □ □ □ □ □ لدراسة اتفاقية التأسيس. في 52 نوفمبر 3102، تم توقيع مرسوم رئاسي ثالث، يمنح شركة سيث غلوبال سستينابل أويلز كاميرون □ □ □ □ □ □، فرع هيراكليس فارمز □ إيجارًا مؤقتًا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على 348,91 هكتار في نغوتي، توكو وموندیمبا □منطقة جنوب غرب الكاميرون □ بمبلغ 333,3
فرنك أفريقي لكل هكتار سنويًا، وضرورة استثمار حوالي 062 مليار فرنك أفريقي في المنطقة. صُدمت منظمة ناتشر كاميرون من هذه الغزوة التي تعتبر استيلاءً على الأراضي وخطرًا بيئيًا وشيكًا □تعيق التنمية المستدامة وتدمر التنوع البيولوجي □ في المنطقة بشكل عام وفي نغوتي بشكل خاص، وبدأت حملة توعية وإعلام للسكان حول حقوقهم والمخاطر التي سيواجهونها إذا تم تنفيذ
المشروع فعليًا. وقد أجرت حملة توعية بين سكان نغوتي، لإبلاغهم عن 44 الجزء 3 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 أهم حالات الانتهاكات أهم حالات الانتهاكات

البصمة البيئية للمشروع في سياق يعتمد فيه غذاء السكان المحليين على المنتجات الحرجية مثل النجانسانغ، مانجو

لا المر ب ، بصل البلاد والبيبي. علاوة على ذلك، في نغوتي، يستهلك السكان أساسًا لحم الغابة كمصدر للبروتينات. بالإضافة إلى ذلك، قام دومينيك نغويز بتوعية سكان القرية وجميع الأطراف المعنية بأن تنفيذ مشروع

عارصلا اذه نوكيس .نييلحملا ناكسلاو ةكرشلا نيب عارصلل أريبك أردصم نوكيس حتميًا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يتم في نغوتي مع مجموعة واسعة من المحاصيل النقدية مثل الكاكاو، القهوة، النخيل والبرتقال والعديد من المحاصيل الغذائية مثل الموز، الماكابو، الموز، الكسافا، الفول السوداني والفستق إيغوسي . بناءً على هذه العلاقة الواضحة

بين السكان المحليين في نغوتي وبيئتهم، توصي ناتشر كاميرون والعديد من المنظمات غير الحكومية البيئية الأخرى مثل المركز للبيئة والتنمية ، غرينبيس ومعهد أوكلاند، على سبيل المثال، بأن تتخذ بعض التدابير المناسبة للتخفيف من الآثار السلبية لمشروعها وتعويض السكان بشكل فعال. للأسف، بسبب التزامه بجعل صوت السكان مسموعًا، بدأ السيد دومينيك نغويز يصبح

هدفًا للضغوط التي تمارسها السلطات الإدارية والقضائية من جهة، وموظفي هيراكليس من جهة أخرى. في الواقع، في سبتمبر 3102، بعد تنظيمه اجتماعات توعية حول مشروع هيراكليس في نغوتي، تلقى السيد دومينيك نغويز خطابًا رسميًا قرار رقم 69100 بتاريخ 11 سبتمبر 3102 يمنع منظمته غير الحكومية من تنظيم اجتماع عام في دائرة نغوتي. بعد هذا الانتهاك لحرية الجمعية، تعرض

السيد نغويز بانتظام لتهديدات عبر الهاتف. في 6 مايو 4102، تم تسليم مذكرة اعتقال له من قبل رئيس مركز الأمن العام في نغوتي، صادرة عن المدعي العام لمحكمة الاستئناف الكبرى في كويبي-ماينغوبا في بانغيم. في النهاية، تبين أن مذكرة الاعتقال المذكورة كانت تلاعبًا من قبل نائب المحافظ. ونتيجة لذلك، كان على المدعي العام لمحكمة الاستئناف الكبرى في

كويبي-ماينغوبا ورئيس مركز الأمن العام تقديم اعتذار للسيد نغويز.

ه. الكاميرون-نغانها: استيلاء على الأراضي، تهديدات، مجتمع نغانها نغانها هي دائرة تقع في منطقة فينا، منطقة أداماوا في الكاميرون. تشتهر المنطقة بأراضيها الخصبة، وغاباتها الواسعة التي تحتوي على العديد من أنواع النباتات الطبية، ومقالع الحصى. كما تحتوي نغانها على مزايا سياحية هامة مثل الكهوف، المتحف الصغير للزعامة، شلالات تيلو وبيرا ومهرجان الفنون

والثقافة السنوي بوم-ريانغا. للأسف، تعاني هذه الدائرة المكونة من 45 قرية والتي تمتد على 5262 كيلومتر مربع أيضًا من تدمير بيئي مستمر قطع الأشجار العشوائي، إزالة الغابات المفرطة وتدمير النباتات ، وعرقلة الطرق وصعوبات في الوصول إلى الكهرباء والرعاية الصحية والتعليم والمياه الصالحة للشرب. الزراعة هي النشاط الرئيسي للسكان الذين يعتمدون عليها في غذائهم

ومعظم دخلهم. في عام 5002، طلب الحاج حمادو أوسمانو، المعروف بدوريفي، من جلالة الملك سالي ساومبوم، زعيم الدرجة الثالثة في قرية نغانها، قطعة أرض لغرض الرعي الدوري. رحب زعيم نغانها بالطلب وسيوفر فعليًا مساحة لدوريفي، بالقرب من قرية وامي-غراند. كأطراف غير نشطة في احتلال أراضيهم وتدمير مزارعهم من قبل ماشية الحاج دوريفي، تم طرد المزارعين المتأثرين،

الذين كانوا في الغالب فقراء وأميين، من الأراضي الزراعية في المنطقة المعروفة باسم يانغوير، التي تتقاسمها العديد من القرى؛ مثل وامي-بيتي، لاسي، نياصا، غبانغ ونغاركوا، سوكوا، وامي-غراند، رول، فودوي وديونا. تؤثر هذه الحالة، في سياق حيث تكون ظروف المعيشة صعبة بالفعل، بشكل كبير على ظروف التغذية والتعليم للمزارعين وذريتهم. كما يتضمن ذلك هجرة ريفية

جماعية لا تضمن ظروف حياة أفضل. في مواجهة هذه الحالة، أراد المزارعون، بتمويل من البرنامج الوطني للتنمية التشاركية ، بناء حاجز لحماية الأراضي الزراعية. لكنهم واجهوا معارضة من وكلاء الحاج دوريفي ونائب المحافظ في ذلك الوقت. وقد دعا الأخير زعماء القرى ديونا، فودوي، نياصا ووامي-غراند لتوقيع وثيقة تثبت تنازل السكان عن الأراضي لصالح الحاج دوريفي.

تعرض الزعماء الذين رفضوا الامتثال لتهديدات وترهيب بإقالتهم. وقد أحاط جلالة الملك حمادجولدي لابو، زعيم قرية وامي-غراند، محافظ فينا في 8 أبريل 3102 بالوضع وطلب حل النزاع العقاري القائم. تم إرسال نسخة من الرسالة إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ، مما أثار استياء المحافظ ورفضه إيجاد حل للنزاع. في 72 يونيو 3102، أرسل محافظ منطقة أداماوا فريقًا

من المحققين إلى دائرة نغانها، الذين أبلغوا السكان بإجراءات التسجيل التي بدأها الحاج دوريفي. ول
من الدولة الكاميرونية، السيدة شانتال بيا. في 82 يونيو 3102، من خلال رسالة مسجلة لدى إدارة الأمن الرئاسي
بتاريخ 2 يوليو 3102، قامت جمعية مواطني دائرة نغانها بمخاطبة رئيس جمهورية الكاميرون، لطلب تدخله،
ومن بين أمور أخرى إبلاغه بعواقب الوضع: - منذ التعيين الفعلي للسيد دوريفي في عام 5002، أنتجت القرى الثمانية التابعة للأراضي المتنازع عليها
40 حاملي شهادة التعليم الأساسي ، 30 حاملي شهادة البكالوريا و20 حاملي رخصة؛ مقابل حوالي عشرة
وخمسة بكالوريا خلال السنوات الخمس السابقة. وهذا يفسر صعوبة الآباء المزارعين في تمويل دراسات أطفالهم، بسبب نقص الموارد؛ - القرى غبانغ ونجاركوا، سوكا ورول قد فرغت نتيجة استيلاء الأراضي من السكان. على محور نغوندره-توبورو، في منطقة أداماوا، يتم إحصاء
العديد من رؤساء الأسر الذين حُكم عليهم بالتنقل مثل نغوب ري، رول ري، مباكا ري، هومي ري ويكو؛ - قبل تعيين السيد دوريفي، كانت أفضل أنواع الذرة، واليام، والفاصوليا، والفول السوداني، وما إلى ذلك تأتي من نغانها وتباع خلال السوق الدوري في وامي-غراند، في اتجاه نغوندره؛ مما كان يولد إيرادات للعديد من المزارعين؛ - في سياق حيث سيتعين على الدائرة استيعاب سد
واراك على مساحة 008 كم ، لن يتبقى سوى 5281 على 000,54 نسمة التي تحتسبها الدائرة. ستتقلص هذه المساحة بشكل كبير، وستكون ظروف الحياة صعبة للغاية إذا كان فرد واحد فقط يجب أن يستحوذ على الجزء الأكبر من هذه المساحة؛ ستصل إحباط السكان إلى ذروته عندما تنشر صحيفة وطنية، لي جور، في عددها 7941 بتاريخ 21 أغسطس 3102، مقالاً بعنوان من يريد بالأحمدي حمادو
عثمانو؟ . كان هذا المقال الذي يمدح دوريفي يوجه اللوم إلى المعارضين لاستيلاء الأراضي الذي هو مؤلفه. في رسالة مؤرخة بنفس اليوم، ستوجه حق الرد إلى مدير نشر صحيفة لي جور، مقدمة نفي لجميع الادعاءات الواردة في المقال الم . مع استمرار الوضع، في 12 أغسطس 3102، وقع 723 مزارعًا، أبناء وأحفاد مزارعين من القرى وامي-غراند، نياصار، وامي-بيتي،
فوندوي وديونا عريضة يطالبون فيها بمغادرة فورية للأحمدي حمادو عثمانو من المناطق القابلة للزراعة الواقعة بين نهري وارا ويانغور التي تعود للمزارعين من القرى المذكورة أعلاه . الجزء 3 74 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 الحالات الرئيسية للانتهاكات الحالات الرئيسية للانتهاكات
-- 74 من 06 --
هذا التجمع من المعارضات قد زاد من توتر العلاقات بين السلطة الإدارية وسكان القرى المعارضين للسيد دوريفي. في 62 أغسطس 3102، وجه نائب المحافظ في نغانها طلبًا لتوضيحات إلى جلالة حمادجولدي لابو، رئيس وامي-غراند الذي استقبله في 40 سبتمبر 3102. في هذا الطلب للتوضيحات، يتهمه بأنه قام بإنصاف نفسه من خلال بناء سياج داخل المنطقة المتنازع عليها. في 50 سبتمبر
3102، وجه رئيس وامي-غراند رده إلى نائب المحافظ. في 82 مارس 4102، سيصدر محافظ دائرة فينا قرارًا بتعليق حمادجولدي لابو من مهامه كرئيس قرية، لمدة 30 أشهر؛ وكانت الأسباب هي عدم احترام التسلسل الهرمي والتحريض على التمرد . ردًا على ذلك، في 61 أبريل 4102، ستقوم بمخاطبة العديد من المؤسسات. أولاً، اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي طلبت منها
إجراء تحقيق. ثم، وزارة الدفاع المكلفة بالشرطة، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، الممثل المقيم للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحريات في وسط أفريقيا، وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، ووزارة العدل، حارس الأختام. حتى الآن، لا تزال نتائج هذه الطلبات المتعددة في انتظارها. 84 الجزء 3 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102
الحالات الرئيسية للانتهاكات الحالات الرئيسية للانتهاكات
-- 84 من 06 --
الجدول ملخص عن الأدوات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول أفريقيا الوسطى
الجزء 4
-- 94 من 06 --

05 ملخص عن الأدوات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول أفريقيا الوسطى تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 الأدوات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، البيئة وحالة التصديق الاتفاقيات الكاميرون الغابون جمهورية يمقراطية نغو جمهورية وسط أفريقيا أنغولا بوروندي غينيا ي مل اع ل ا ن ال ع إ ل ا .1 داشت ي ب ي س ن ي ر ب و ي م وت واس ادن اور وغن ة ي ط ار ق م ي د ة ي ر وه م ج ة ي ر وداوك لحقوق الإنسان تم اعتماده وأعلن من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 712 بتاريخ 01 ديسمبر 8491. محتوى عرفي ملزم لجميع الدول 2. ميثاق الأمم المتحدة. تم التوقيع عليه في سان فرانسيسكو في 62 يونيو 5491. دخل حيز التنفيذ في 42

أكتوبر 5491 تم اعتماده بموجب خلافة الدولة في 02 سبتمبر 0691 تم اعتماده بموجب خلافة الدولة في 02 سبتمبر 0691 تم اعتماده بموجب خلافة الدولة في 02 سبتمبر 0691 تم اعتماده بموجب خلافة الدولة في 02 سبتمبر 0691 إعلان قبول الالتزامات المحتواة في الميثاق في 10

ن ال ع إ 1962 ر ب م ت ب س 18 ي ف ق ا ث ي م ا ي ف ة ا و ت ح م ل ا ت ا م ا ز ت ل ا ل ا ل و ب ق ن ال ع إ 1976 ر ب م س ي قبول الالتزامات المحتواة في الميثاق في 71 سبتمبر 4791 إعلان قبول الالتزامات المحتواة في الميثاق في 02 سبتمبر 0691 إعلان قبول الالتزامات المحتواة في الميثاق في 81 سبتمبر 2691 إعلان قبول الالتزامات المحتواة في الميثاق في 61 سبتمبر 5791 إعلان

قبول الالتزامات المحتواة في الميثاق في 02 سبتمبر 0691 3. العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية نيويورك 61 ديسمبر 6691 الانضمام في 72 يونيو 4891 الانضمام في 12 يناير 3891 الانضمام في 50 أكتوبر 3891 الانضمام في 80 مايو 1891 الانضمام في 01 يناير 2991 الانضمام في 01 يناير 2991 الانضمام في 9 مايو 0991 الانضمام في 72

سبتمبر 7891 الانضمام في 61 أبريل 5791 الانضمام في 13 أكتوبر 5891 الانضمام في 90 يونيو 5991

المدنية والسياسية. نيويورك، 61 ديسمبر 6691 الانضمام في 72 يونيو 4891 لم يتم التوقيع ولم يتم الانضمام في 50 أكتوبر

3891 الانضمام في 80 مايو 1891 الانضمام في 01 يناير 2991 لم يتم التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع 52 سبتمبر 7891 لم يتم التوقيع 1 نوفمبر 6791 تم التوقيع في 60 سبتمبر 0002 لم يتم التصديق تم التوقيع في 60 سبتمبر 0002 لم يتم التصديق الانضمام في 90 يونيو 5991 5. البروتوكول الثاني الاختياري المتعلق بالعهد المتعلق بالحقوق المدنية

والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام نيويورك، 51 ديسمبر 9891 لم يتم التوقيع ولم يتم الانضمام في 20 أبريل 4102 لم يتم التوقيع ولم يتم لم يتم التوقيع ورُقع توقيع في 42 سبتمبر 3102 لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق

د ض ة ي ق اف ت ا ل ا .8 داشت ي ب ي س ن ي ر ب و ي م وت واس ادن اور وغن ة ي ط ار ق م ي د ة ي ر وه م ج ة ي ر وداوك التعذيب وأشكال العقوبات والمعاملة القاسية، غير الإنسانية أو المهينة، نيويورك 01 يسمبر 4891 دخلت حيز التنفيذ في 62 يونيو 7891. الانضمام في 91 ديسمبر 6891 التوقيع في 12 يناير 6891. التصديق في 80 سبتمبر 0002 الانضمام في 03 يوليو 3002 لم يتم

التوقيع ولم يتم التوقيع في 42 سبتمبر 3102 لم يتم التصديق الانضمام في 81 فبراير 3991 الانضمام في 80 أكتوبر 2002 الانضمام في 71 يوليو 0891 الانضمام في 51 ديسمبر 8002 تم التوقيع في 60 سبتمبر 0002 لم يتم التصديق الانضمام في 90 يونيو 5991 9. - البروتوكول الاختياري إلى الاتفاقية ضد التعذيب وأشكال العقوبات أو

المعاملة القاسية، غير الإنسانية أو المهينة التوقيع في 51 ديسمبر 9002 التوقيع في 51 ديسمبر 4002 التصديق في 22

سبتمبر 0102 التوقيع في 92 سبتمبر 8002 لم يتم التوقيع ولم يتم □ □ □ □ □ □ التوقيع في 42 سبتمبر 3102 لم يتم التصديق لم يتم التوقيع تم التصديق 81 أكتوبر 3102 لم يتم التوقيع لم يتم التصديق الانضمام في 32 سبتمبر 0102 لم يتم

التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق 01. الاتفاقية حول إلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء. الجمعية العامة قرار 6012 □ □ □ □ □ بتاريخ 12 ديسمبر 5691. دخلت حيز التنفيذ في 40 يناير 9691 وفقًا لأحكام المادة 91. التوقيع في 60 يونيو 3891 التصديق في 32 أغسطس 4991 التوقيع في 71 يوليو 0891 التصديق في 12 يناير 3891 التوقيع في 92 يوليو 0891 التصديق في 62 يوليو 2891 الانضمام في 12 يونيو 1991 الانضمام في 71 سبتمبر 6891 التوقيع في 71 يوليو 0891 تم التصديق في 8 يناير 2991 الانضمام في 32 أكتوبر 4891 التوقيع في 71 يوليو 0891 التصديق في 71 أكتوبر 6891 التوقيع في 10 مايو 0891 تم التصديق في 20 مارس 1891 التوقيع في 13

أكتوبر 5991 تم التصديق في 30 يونيو 3002 الانضمام في 90 يونيو 5991 ملخص عن الأدوات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول أفريقيا الوسطى

35 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 11. البروتوكول الاختياري إلى الاتفاقية لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد النساء الانضمام في 70 يناير 5002 الانضمام في 50 نوفمبر 4002 التوقيع في 92 سبتمبر 8002 لم يتم التوقيع ولم يتم التصديق الانضمام في 1 نوفمبر 7002 31 نوفمبر 1002 لم يتم التصديق الانضمام في 61 أكتوبر 9002 لم يتم

التوقيع لم يتم التصديق الانضمام في 51 ديسمبر 8002 تم التوقيع في 60 سبتمبر 0002 لم يتم التصديق لم يتم التوقيع لم يتم التصديق 21. الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل. تم اعتمادها وفتحت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 44 □52 بتاريخ 02 نوفمبر 9891. دخلت حيز التنفيذ في 2 سبتمبر 0991 وفقًا لأحكام

المادة 94 التوقيع في 52 سبتمبر. 0991 التصديق في 11 يناير. 3991 التوقيع في 62 يناير. 0991 التصديق في 90 فبراير. 4991 الانضمام في 41 أكتوبر. 3991 التوقيع في 03 يوليو. 0991 التصديق في 32 أبريل 2991 التوقيع في 41 فبراير. 0991 التصديق في ديسمبر 0991 تم التوقيع في 8 مايو 0991 تم التصديق في 91 أكتوبر 0991 تم التوقيع في 62 يناير 0991

تم التصديق في 02 أغسطس 0991 تم التوقيع في 02 مارس 0991 تم التصديق في 72 سبتمبر 0991 تم التوقيع في 62 يناير 0991 تم التصديق في 42 يناير 1991 الانضمام في 41 مايو 1991 تم التوقيع في 03 سبتمبر. 0991 تم التصديق في 20 أكتوبر 0991 31. الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد, الجمعية العامة للأمم المتحدة، 13 أكتوبر. 3002

التوقيع في 01 ديسمبر. 3002 التصديق في 6 فبراير. 6002 تم التوقيع في 01 ديسمبر. 3002 تم التصديق في 1 أكتوبر 7002 الانضمام في 31 يوليو. 6002 التوقيع في 11 فبراير. 4002 التصديق في 6 أكتوبر. 6002 التوقيع في 01 ديسمبر 3002 التصديق في 92 أغسطس 6002 التصديق في 01 مارس 6002 لم يتم التوقيع لم يتم التصديق الانضمام في 32 سبتمبر 0102

التوقيع في 03 نوفمبر 4002 التصديق في 4 أكتوبر 6002 التوقيع في 8 ديسمبر 5002 التصديق في 21 أبريل 6002 لم يتم التوقيع لم يتم التصديق 41. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. نيروبي, كينيا، 1891 تم التوقيع في 32-70-7891 تم التصديق 02-60- 9891 تم التوقيع في 62- 60-6891 تم التصديق 02- 20-6891 تم التوقيع في 72-11-1891 تم التصديق

90-21- 2891 تم التصديق 02-40- 6891 التوقيع في 72 يناير 2102 التصديق في 20 مارس 0991 تم التوقيع في 82 يونيو 9891 تم التصديق في 82 يوليو 9891 تم التوقيع في 81 أغسطس 6891 تم التصديق في 70 أبريل 6891 تم الإيداع في 81 أغسطس 6891 تم التوقيع في 32 يوليو 7891 تم التصديق في 02 يوليو 7891 تم التوقيع في 11 نوفمبر 1891 تم التصديق في 51

يوليو 3891 الانضمام في 32 مايو 6891 تم التوقيع في 52 مايو 6891 تم التصديق في 90 أكتوبر 6891 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول وسط أفريقيا

45 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 الاتفاقيات الكاميرون الغابون جمهورية الكونغو جمهورية وسط أفريقيا أنغولا بوروندي غينيا الإستوائية جمهورية ديمقراطية الكونغو رواندا ساو تومي وبرينسيبي تشاد 51. البروتوكول المتعلق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يؤسس محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تم اعتماده في أديس أبابا في إثيوبيا، في 01 يونيو 8991 ودخل حيز التنفيذ في 52 يناير 4002. التوقيع في 72 يوليو. 6002 التوقيع في 90 يونيو 8991 التصديق في 41 أغسطس 0002 التوقيع في 90 يونيو 8991 لم يتم التوقيع و لم يتم التصديق التوقيع في 2 يناير 7002 لم يتم التصديق تم التوقيع في 90 يونيو 8991 تم التصديق في 20 أبريل 3002 تم التوقيع
في 90 يونيو 8991 لم يتم التصديق تم التوقيع في 90 سبتمبر 9991 لم يتم التصديق تم التوقيع في 90 يونيو 8991 تم التصديق في 50 مايو 3002 تم التوقيع في 10 فبراير 0102 لم يتم التصديق تم التوقيع في 60 ديسمبر 4002 لم يتم التصديق 61. البروتوكول إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق النساء. تم اعتماده في مابوتو في موزمبيق، في 11
يوليو 3002، ودخل حيز التنفيذ في 52 نوفمبر 5002. التوقيع في 52 يوليو. 6002 التصديق في 31 سبتمبر. 2102 التوقيع في 72 يناير. 5002 التصديق في 01 يناير. 1102 التوقيع في 72 فبراير. 4002 التصديق في 41 ديسمبر. 1102 التوقيع في 71 يونيو 8002 تم التوقيع في 72 يناير 7002 تم التصديق في 03 أغسطس 7002 تم التوقيع في 30 ديسمبر 3002 لم يتم
التصديق تم التوقيع في 03 يناير 5002 تم التصديق في 72 أكتوبر 9002 تم التوقيع في 50 يسمبر 3002 تم التصديق في 90 يونيو 8002 تم التوقيع في 91 ديسمبر 3002 تم التصديق في 52 يونيو 4002 في 10 فبراير 0102 لم يتم التصديق تم التوقيع في 61 ديسمبر 4002 لم يتم التصديق 71. الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل. تم اعتماده في أديس- أبابا في
إثيوبيا، في 11 يوليو 0991 ودخلت حيز التنفيذ في 92 نوفمبر 9991 التوقيع في 61 سبتمبر 2991 التصديق في 50 سبتمبر 7991 التوقيع في 72 فبراير 2991 التصديق في 81 مايو 7002 التوقيع في 82 فبراير 2991 التصديق في 80 سبتمبر 6002 التوقيع في 40 فبراير 3002 تم التصديق في 11 أبريل 2991 تم التصديق في 82 يونيو 4002 تم التصديق في 02 يسمبر 2002
- تم التوقيع في 20 كتوبر 1991 تم التصديق في 11 مايو 1002 - تم التوقيع في 60 ديسمبر 4002 تم التصديق في 03 مارس 0002 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول وسط أفريقيا
-- 45 من 06 --
55 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول وسط أفريقيا تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 81. ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، تم اعتماده في أديس- أبابا في إثيوبيا، في 52 مايو 3691 ودخل حيز التنفيذ في 31 سبتمبر 3691. تم استبداله في 1002 بـ العمل التأسيسي للإتحاد الأفريقي كما
سيتم ذكره لاحقًا ، عند خلافة المنظمة الوطنية الأفريقية بـ الاتحاد الأفريقي. تم التوقيع في 82 20 1002 تم التصديق في 90 11 1002 تم التوقيع في 20 70 0002 تم التصديق في 71 50 1002 تم التوقيع في 10 30 1002 تم التصديق في 81 20 2002 تم التوقيع في 71 70 0002 تم التصديق في 61 20 1002 تم التوقيع في 10 مارس 1002 تم التصديق في 91 سبتمبر
1002 تم التوقيع في 21 يوليو 0002 تم التصديق في 82 فبراير 1002 تم التوقيع في 21 يوليو 0002 تم التصديق في مت 2002 ويلوي 07 يف قيدصتلا مت 2001 سرام 01 يف عيقوتلا مت 2000 ربمسي 26
التوقيع في 70 ديسمبر 0002 تم التصديق في 61 أبريل 1002 تم التوقيع في 61 ديسمبر 0002 تم التصديق في 72 فبراير 1002 تم التوقيع في 21 يوليو 0002 تم التصديق في 61
يناير 1002 91. المعاهدة المتعلقة بالحفاظ وإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الغابية في وسط أفريقيا وتأسيس لجنة غابات وسط أفريقيا تم التوقيع في 5 فبراير 5002 تم التصديق في 52 أبريل 6002 تم التوقيع في 5 فبراير 5002 تم التصديق من قبل جمهورية الغابون تم التوقيع في 5 فبراير 5002 وتم التصديق في 62 أكتوبر 6002 تم التوقيع في 5 فبراير 5002 تم التصديق - تم التوقيع في 50 فبراير 5002 تم التصديق تم التوقيع في 50 فبراير 5002 تم التصديق تم التوقيع في 50 فبراير 5002 تم التوقيع في 50 فبراير 5002 تم التوقيع في 50 فبراير 5002 تم التوقيع في 50 فبراير 5002 تم التصديق 02. اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا وعلى مراقبة

الحركات عبر الحدود وإدارة النفايات الخطرة المنتجة في أفريقيا التوقيع التصديق 5991-21- 12 الموافقة 7002-60-21 الموافقة في 52 يونيو 7991 التوقيع في 03 يناير 1991 تم التوقيع في 20 فبراير 0102 تم التوقيع في 03 يناير 1991 تم التصديق في 01 يونيو 9002 - تم التوقيع في 20 فبراير 0102 تم التصديق في 51 سبتمبر 4991 تم التوقيع في 62

1991 تم التوقيع في 10 فبراير 0102 التوقيع في 72 يناير 2991 تم التصديق في 30 يوليو 4102

65 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدقت عليها دول وسط أفريقيا الاتفاقيات الكاميرون الغابون جمهورية الكونغو جمهورية وسط أفريقيا أنغولا بوروندي غينيا الإستوائية جمهورية ديمقراطية الكونغو رواندا ساو تومي وبرينسيبي تشاد 12. اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون 03 أغسطس 9891 الانضمام 9 فبراير 4991 الانضمام 61 نوفمبر 4991 الانضمام 81 مايو 9891 الانضمام الانضمام في 71 مايو 0002 الانضمام في 60 يناير 7991 الانضمام في 71 أغسطس 8891 الانضمام في 03 نوفمبر 4991 الانضمام في 11 أكتوبر 1002 الانضمام في 91 نوفمبر 1002 الانضمام في 81 مايو 9891 22. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون

البحر مونتغو باي، 01 ديسمبر 2891 01 ديسمبر 2891 التوقيع 91 نوفمبر 5891 التصديق 01 ديسمبر 2891 التوقيع 11 مارس 8991 التصديق 01 ديسمبر 2891 التوقيع 9 يوليو 8002 التصديق 01 ديسمبر 2891 التوقيع 41 أغسطس 9002 التصديق تم التوقيع في 01 يسمبر 2891 تم التصديق في 50 يسمبر 0991 تم التوقيع في 01 يسمبر 2891 تم التوقيع في 03

يناير 4891 تم التصديق في 12 يوليو 7991 تم التوقيع في 22 4891 تم التصديق في 71 فبراير 7891 تم التوقيع في 01 يسمبر 2891 تم التوقيع في 31 يوليو 3891 تم التصديق في 30 7891 تم التوقيع في 01 ،ةيداصتقالا قوقحلاب قلعتملا يلودلا دهعلا .23 2009 14 يف قيدصتلا مت 1982 الاجتماعية والثقافية المفتوح للتوقيع في

نيو يورك في 91 ديسمبر 6691، دخل حيز التنفيذ في 3 يناير 6791 وفقًا لأحكام المادة 72 72 يونيو 4891 الانضمام 12 يناير 3891 الانضمام 5 أكتوبر 3891 الانضمام 9 يونيو 5991 الانضمام الانضمام في 01 يناير 2991 الانضمام في 90 مايو 0991 الانضمام في 72 سبتمبر 7891 الانضمام في 10 نوفمبر 6791 الانضمام في 61 أبريل 5791 التوقيع في 13 أكتوبر 5991 الانضمام في 90 يونيو 5991 42. العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية نيويورك، 61 يسمبر 6691 دخل حيز التنفيذ: 32 مارس 6791، وفقًا لـ المادة 94، لجميع الأحكام باستثناء تلك الواردة في المادة 14 لجنة حقوق الإنسان ؛ 82 مارس 9791 للأحكام المتعلقة بالمادة 14، وفقًا للفقرة 2 من المادة 14. 72 يونيو 4891 الانضمام 12 يناير 3891 الانضمام 5 أكتوبر 3891 الانضمام 9 يونيو 5991 الانضمام الانضمام في 01 يناير 2991 الانضمام في 90 مايو 0991 الانضمام في 52 سبتمبر 7891 الانضمام في 10 نوفمبر 6791 الانضمام في 61 أبريل 5791 التوقيع في 13 أكتوبر 5991 الانضمام في 90 يونيو 5991

75 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 52. الاتفاقية المتعلقة ب حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي اعتمدت من قبل المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة باريس، 61 نوفمبر 2791 70 21 2891 تصديق 03 21 6891 تصديق 01 21 7891 تصديق 32 60 9991 تصديق تم التصديق عليها 70 نوفمبر 1991 تم التصديق عليها في 91 مايو 2891 تم

التصديق عليها في 01 مارس 0102 التصديق في 32 سبتمبر 4791 الانضمام في 81 ديسمبر 0002 التصديق في 52 يوليو 6002 التصديق في 32 يونيو 9991 62. الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية خصوصًا كمواطن للطيور. رامسار، إيران، في 2 فبراير 1791 02 30 6002 الانضمام 03 21 891 توقيع بدون احتياطات للتصديق 81 60 8991 الانضمام

31 60 0991 الانضمام - الانضمام في 81 أكتوبر 2002 الانضمام في 20 يونيو 3002 الانضمام في 72 فبراير 6991 الانضمام في 50 ديسمبر 5002 الانضمام في 20 يناير 7002 الانضمام في 51 يونيو 0991 72. الاتفاقية بشأن الأخشاب الاستوائية 6002 دخلت حيز التنفيذ في 7 ديسمبر 1102 وتحل محل الاتفاقية الدولية بشأن الأخشاب الاستوائية 4991. تم التوقيع

عليها 31 20 7002 تم التصديق عليها 12 90 7002 تم التوقيع عليها 11 11 8002 تم التصديق عليها

11 □11 □8002 تم التوقيع عليها 13 □70 □8002 تم التصديق عليها 20 □01 □01 تم التوقيع عليها 10 □50 □8002 تم التصديق عليها 40 □11 □4102 - - - تم التوقيع عليها في 12 يوليو 0102 تم التصديق عليها في 7 ديسمبر 1102 - - - 82. الاتفاقية بشأن القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد النساء. اعتمدت وفتحت للتوقيع، التصديق والانضمام من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 43 □081 بتاريخ 81 ديسمبر 9791. دخلت حيز التنفيذ في 2 سبتمبر 1891 وفقًا لأحكام المادة 72 □1 □. تم التوقيع عليها 6 يونيو 3891 تم التصديق عليها 32 أغسطس 4991 تم التوقيع عليها 71 يوليو 0891 تم التصديق عليها 12 يناير 3891
تم التوقيع عليها في 6 يونيو 3891 تم التصديق عليها 32 أغسطس 4991 الانضمام في 12 يونيو 1991 الانضمام في 71 سبتمبر 6891 تم التوقيع عليها في 71 يوليو 0891 تم التصديق عليها في 80 يناير 2991 الانضمام في 32 أكتوبر 4891 تم التوقيع عليها في 71 يوليو 0891 تم التصديق عليها في 71 أكتوبر 6891 تم التوقيع عليها في 10 مايو 0891 تم التصديق عليها في
20 مارس 1891 تم التوقيع عليها في 13 أكتوبر 5991 تم التصديق عليها في 30 يونيو 3002 الانضمام في 90 يونيو 5991 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدق عليها دول وسط أفريقيا
-- 75 من 06 --
85 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 الاتفاقيات الكاميرون الغابون جمهورية الكونغو جمهورية وسط أفريقيا أنغولا بوروندي غينيا الإستوائية جمهورية ديمقراطية الكونغو رواندا ساو تومي وبرينسيبي تشاد
92. الاتفاقية بشأن تغيرات المناخ نيويورك، 9 مايو 2991 دخلت حيز التنفيذ: 12 مارس 4991، وفقًا للفقرة 1 من المادة 32. تم التوقيع عليها 41 □60 □2991 تم التصديق عليها 91 □01 □4991 تم التوقيع عليها 21 □60 □2991 تم التصديق عليها 12 □10 □8991 تم التوقيع عليها 21 □60 □2991 تم التصديق عليها 41 □01 □6991 تم التوقيع عليها
31 □60 □2991 تم التصديق عليها 01 □30 □5991 تم التوقيع عليها 41 يونيو 2991 تم التصديق عليها في 71 مايو 0002 تم التوقيع عليها في 11 يونيو 2991 تم
التصديق عليها في 60 يناير 7991 الانضمام في 61 أغسطس 0002 تم التوقيع عليها في 11 يونيو 2991 تم التصديق عليها في 90 يناير 5991 تم التوقيع عليها في 01 يونيو 2991 تم التصديق عليها في 81 □غسطس 8991 تم التوقيع عليها في 21 يونيو 2991 تم التصديق عليها في 92 سبتمبر 9991 تم التوقيع عليها 21 يونيو 2991 تم التصديق عليها في 7 يونيو 4991 03.
بروتوكول كيوتو إلى الاتفاقية- الإطار للأمم المتحدة بشأن تغيرات المناخ الانضمام في 82 أغسطس 2002 الانضمام في لي دعت .31 - - - - - - - 2008 س رام 18 ي ف م امضن ال ا 2007 ري ارب ف 12 ي ف م امضن ال ا 2006 رب م س ي □ 12 دوحة إلى بروتوكول كيوتو - - تم قبوله في 41 مايو 5102 - - - - - تم قبوله في 02 نوفمبر 5102 - - 23. الاتفاقية بشأن حفظ
الأنواع المهاجرة التي تنتمي إلى الحياة البرية تم التوصل إليها في بون في 32 يونيو 9791 تمت الموافقة عليها من قبل الجمعية الفيدرالية في 41 ديسمبر 4991 تم التوقيع عليها 01 يونيو 0891 وتم التصديق عليها 7 سبتمبر 1891 -8002 الانضمام في 4 أكتوبر 9991 -0002 6002 1102 0102 0991 5002 1002 7991 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدق عليها دول وسط أفريقيا
-- 85 من 06 --
95 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 33. الاتفاقية بازل بشأن مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وتخلص منها الانضمام في 9 فبراير 1002 الانضمام في 60 يونيو 8002 الانضمام في 02 أبريل 7002 الانضمام في 42 فبراير 6002 - الانضمام في 6 يناير 7991 الانضمام في 7 فبراير 3002 الانضمام في 6 أكتوبر 4991 الانضمام في 7 يناير
4002 الانضمام في 21 نوفمبر 3102 الانضمام في 01 مارس 4002 43. الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي التي تم التوصل إليها في ريو دي جانيرو في 5 يونيو 2991 تم التوقيع عليها 41 يونيو 2991 وتم التصديق عليها 91 أكتوبر 4991 تم التوقيع عليها 21 يونيو 2991 وتم التصديق عليها 41 مارس 7991 تم التوقيع عليها 11 يونيو 2991 وتم التصديق عليها 1 أغسطس
6991 تم التوقيع عليها 31 يونيو 2991 وتم التصديق عليها 51 مارس 5991 تم التوقيع عليها في 21 يونيو 2991 وتم التصديق عليها في 1 أبريل 8991 تم التوقيع عليها في 11 يونيو 2991 وتم التصديق عليها في 51 أبريل 7991 الانضمام

في 6 ديسمبر 4991 تم التوقيع عليها في 11 يونيو 2991 وتم التصديق عليها في 3 ديسمبر 4991 تم التوقيع عليها في 01 يونيو
2991 وتم التصديق عليها في 92 مايو 6991 تم التوقيع عليها في 21 يونيو 2991 وتم التصديق عليها في 92 سبتمبر 9991 تم التوقيع عليها في 21 يونيو 2991 وتم التصديق عليها في 7 يونيو 4991 53. بروتوكول قرطاجنة بشأن الوقاية من المخاطر البيوتكنولوجية المتعلقة بالإتفاقية بشأن التنوع البيولوجي تم التصديق عليه في 02 فبراير 3002 الانضمام في 2
مايو 7002 تم التصديق عليه في 31 يوليو 6002 تم التصديق عليه في 81 نوفمبر 8002 الانضمام في 72 فبراير 9002 الانضمام في 2 أكتوبر 8002 - الانضمام في 32 مارس 5002 تم التوقيع عليها في 42 مايو 0002 وتم التصديق عليها في 22 يوليو 4002 - تم التوقيع عليها في 42 مايو 0002 وتم التصديق عليها في 1 نوفمبر 6002 63. بروتوكول ناغويا بشأن الوصول إلى
الموارد الجينية وتقاسم المنافع بشكل عادل ومنصف الناشئة عن استخدامها، المتعلقة بالإتفاقية بشأن التنوع البيولوجي - تم التوقيع عليها في 31 مايو 1102 وقبلت في 11 نوفمبر 1102 تم التوقيع عليها في 32 سبتمبر 1102 وتم التصديق عليها في 41 مايو 5102 - - الانضمام في 3 يوليو 4102 - تم التوقيع عليها في 12 سبتمبر 1102 وتم التصديق عليها في 4 فبراير 5102 تم التوقيع عليها في 82 فبراير 1102 وتم التصديق عليها في 02 مارس 2102 - - جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدق عليها دول وسط أفريقيا

06 تقرير عن وضع المدافعين عن البيئة في وسط أفريقيا - 5102 الاتفاقيات الكاميرون الغابون جمهورية الكونغو جمهورية وسط أفريقيا أنغولا بوروندي غينيا الإستوائية جمهورية ديمقراطية الكونغو رواندا ساو تومي وبرينسيبي تشاد 73. بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون الانضمام في 03 أغسطس 9891 الانضمام في 9 فبراير
4991 تم التوقيع عليها في 51 سبتمبر 8891 وتم التصديق عليها في 61 نوفمبر 4991 الانضمام في 92 مارس 3991 الانضمام في 71 مايو 0002 الانضمام في 6 يناير 7991 الانضمام في 6 سبتمبر 6002 الانضمام في 03 نوفمبر 4991 الانضمام في 11 أكتوبر 1002 الانضمام في 91 نوفمبر 1002 تم التصديق عليها في 7 يونيو 4991 83. الاتفاقية لحماية التراث الثقافي
غير المادي تم التصديق عليها في 9 أكتوبر 2102 تم التصديق عليها في 81 يونيو 4002 تم التصديق عليها في 61 يوليو 2102 تم التصديق عليها في 7 ديسمبر 4002 - تم التصديق عليها في 52 أغسطس 6002 تم التصديق عليها في 71 يونيو 0102 تم التصديق عليها في 82 سبتمبر 0102 تم التصديق عليها في 12 يناير 3102 تم التصديق عليها في 52 يوليو 6002 تم التصديق
عليها في 71 يونيو 8002 93. الاتفاقية بشأن التجارة الدولية للأنواع من الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض الانضمام في 5 يونيو 1891 الانضمام في 31 فبراير 9891 الانضمام في 13 يناير 3891 الانضمام في 72 أغسطس 0891 الانضمام في 2 □ □ □ □ □ □ □ 3102 الانضمام في 8 أغسطس 8891 الانضمام في 01 مارس 2991 الانضمام في 02 يوليو 1976 - -
الانضمام في 2 فبراير 9891 04. اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية المستمرة تم التوقيع عليها في 5 أكتوبر 1002 وتم التصديق عليها في 91 مايو 9002 تم التوقيع عليها في 12 مايو 2002 وتم التصديق عليها في 7 مايو 7002 تم التوقيع عليها في 4 ديسمبر 1002 وتم التصديق عليها في 21 فبراير 7002 تم التوقيع عليها في 9 مايو 2002 وتم التصديق
عليها في 21 فبراير 8002 الانضمام في 32 أكتوبر 6002 تم التوقيع عليها في 2 أبريل 2002 وتم التصديق عليها في 2 أغسطس 5002 - الانضمام في 32 مارس 5002 الانضمام في 5 يونيو 2002 تم التوقيع عليها في 3 أبريل 2002 وتم التصديق عليها في 21 أبريل 6002 تم التوقيع عليها في 61 مايو 2002 وتم التصديق عليها في 01 مارس 4002 جدول ملخص لأهم الأدوات الدولية
المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة التي صدق عليها دول وسط أفريقيا